

الفصل الخامس

شروخ فى جدار التعليم!؟..

يهمس البعض لى أحيانا بأن نظراتى إلى التعليم تغلب عليها النظرة السوداوية ،ولذلك تدور عناوينى غالبا حول : محنة ..أزمة ..شروخ ..أوجاع ، وهكذا ،وردى البسيط الذى كتبته أيضا أكثر من مرة أن مهمة المفكر والمتقف هى أن يقف موقفا نقديا من الواقع الذى يتصدى للكتابة والتفكير فيه . صحيح أن النقد لا يقف عند حد الكشف عن العوارى والعيوب ، لكن ، هكذا فرضت علينا ظروف العلاقة فى مصر ،بل وفى الوطن العربى كله ،بين الحاكم والمحكومين علينا توجه الكتابة ، فلأن الأول يعيش بحارا من المديح والتقريظ ،ويحيط نفسه دائما بفرق من كذابى الزفة والمزينين لكل ما يعمل ، فضلا عن إمساكه للدائم بتلابيب أجهزة الرأى والتشريع بحيث يسوقها دائما فى مصلحته هو قبل مصلحة الجماهير ، كان علينا أن نقف الموقف المقابل حتى يكون هناك بعض توازن ، بل إننا لنتطلع إلى أن تزيد جرعة النقد والتعرية حتى ينبثق فجر التغيير الذى هو من سمات الأحياء ، أما استمرار الحال على ما هو عليه بصفة تكاد أن تكون دائمة إلى حد كبير فمظهر جمود وتكلس !

مناهج التعليم وكتبه

حوار مع سليمان جودة*

عندما كان الدكتور حسين بهاء الدين وزيراً للتربية ، كان من الملاحظ - على طول الفترة التي تُوَزَّر فيها (أكثر من ١٣ عاما) - قياساً إلى جميع وزراء التربية في تاريخ مصر - أن نقد ما يتصل بالتعليم في مصر كان نادراً ، وكان العكس هو السائد ، الإشادة بعظمته وعبقريته ، بل ووصل الأمر إلى تنصيبه مفكراً تربوياً فريداً من نوعه ، حيث أُصدر أثناء تُوَزَّره ثلاثة كتب في التربية والتعليم ، دون أن يتبَّه أحد إلى أنه لم يصدر كتاباً واحداً لا قبل توليه الوزارة ولا بعد تركه لها . وفي كل هذا كان من المعروف الأساليب التي لجأ إليها حتى لا يصدر نقد عليه .

وفي عهد الوزير " الجمل " ، حدث العكس ، حيث لا تكاد تقرأ مقالا أو تسمع حديثاً أو محاضرة أو حواراً عن التعليم ، حتى من مواقع سياسية مسنولة إلا وتسمع وتقرأ أن التعليم في مصر وصل إلى حالة من التردى هي من وجهة نظري أشد وطأة على البلاد من هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، وأن الجمل قد بلغ القاع في سياساته ، ومع ذلك ، تسمعه يتحدث دائماً حديثاً وردياً عن تعليم يبدو أنه ليس في مصر ، وإنما هو في بلد آخر ! من هنا كانت دهشتي البالغة وأنا أقرأ للأستاذ سليمان جودة في عموده المتميز بجريدة المصري اليوم أكثر من مرة ، لا إشادة بالجمل وسياسته ، ولكن دفاعاً عن جانب معين يتصل بوضع مناهج التعليم وتأليف الكتب فيها وطبعها ونشرها !

بطبيعة الحال للأستاذ سليمان حقه في أن يرى غير ما يراه غيره ، حتى ولو كانوا أكثر ، لكنني معرفتي به هي التي جعلتني أدهش ، إذ تربطني

* جريدة نهضة مصر في ٢٠٠٩/٨/١٩

به علاقة " هاتمية " شخصية طيبة للغاية من حيث التقدير المتبادل منذ سنوات غير قليلة ، وخاصة خلال فترة طويلة كنت فيها كاتباً منتظماً في صفحة الرأي التي يشرف عليها بجريدة الوفد ، ولما انقطعت ، ظل الوصال قائماً ، فأحياناً أتصل به للتعليق على ما كتب في عموده اليومي .

لقد كان قد أعلن منذ سنتين على وجه التقريب - وربما أكثر قليلاً - عن عزم الوزارة توسيع دائرة التأليف للكتب المدرسية وطبعها ليفتح الباب لمن هم خارج الديار ، وقبول بهجوم شديد ، وشاركت في ذلك من خلال حوار أجرى معى على صفحات الأهرام ، وكذلك في برنامج تسعين دقيقة مع معتر للمرداش ومى للشربيني في ذلك الوقت ، وسكنت الوزارة ، ووطننا أنها صرفت النظر ، واقتتعت بوجهات النظر التي قيلت ، وأن الرأي العام المتخصص وغير المتخصص يقف ضد هذه السياسة المقترحة ، لكن يبدو أن السكوت كان مؤقتاً ، حتى تمر الزوبعة وينسى الناس الموضوع ، اعتماداً على أن الرأي العام غالباً ما ينسى ، لا لضعف في ذاكرته وقواه العقلية لا سمح الله ، وإنما لتكاثر الهموم والمشكلات والبلايا ، حتى ليقول الناس عادة بينهم وبين أنفسهم " الواحد حايلاقيها منين واللا منين ؟ " ، خاصة وقد استجبت مصائب مفزعة كإنفلونزا الطيور وصاحبته الخاصة بالخنازير ، والماء المختلط بالمجاري ، والتصاعد الرهيب في أسعار الطعام ، وكذلك أسعار للتعليم نفسه ، وغير هذا وذلك مما سار على النهج نفسه .

يقيم كاتبنا العزيز وجهة نظره على قياس منطقي يستند فيه إلى ما هو مسلم به من أن جدول للضرب في اليابان لا يختلف عن مثيله في فرنسا ، عنه في سوريا ... وهكذا ، لأن المسألة هنا مجرد أرقام غير مشبعة بما يتصل بالثقافة الوطنية وبالتالي فلا مانع من أن يؤلف لنا أجانب دون فزاعة " الغزو الفكري " ، ومثل الرياضيات : اللغات ، والعلوم .

لكن مزيدا من التأمل في مقدمات القياس يجعلنا نتردد في قبوله ، فضلا عن أن القياس المنطقي يقتضى مماثلة ، من العسير التأكيد على وجودها ،وفقا لما علمنا إياه في قسم الفلسفة ، الراحل العظيم الدكتور زكي نجيب محمود ، منذ أكثر من خمسين عاما .

فأولا، من قال أن الرياضيات مجرد أرقام وخطوط ونظريات بعيدة عن السياق الثقافي تماما ، وخاصة في مراحل التعليم الأولى ؟ إننا هنا لا نقف عند حد تقديم الأرقام ، لكن لابد من ربطها بأمثلة واقعية لأن الأرقام المجردة لا معنى لها بالنسبة للتلميذ ، فهو لا يفهم " ثلاثة " في حد ذاتها ، ولكن إذا قلنا ثلاث برتقالات ، كان ذلك أيسر . وفي بعض المدارس ذات المرجعية الإسلامية - مثلا - كانوا يعمدون إلى الاستشهاد بأمثلة من البيئة الإسلامية وثقافتها ، فيكتبون - مثلا أن فلانا ثروته كذا ، فإذا كان عليه أن يدفع مقدار الزكاة المفروضة ، فكم يدفع ؟ وفي الهندسة ، يمثلون بمساحات في المسجد ، فعرضه مقداره كذا ، طوله كذا ، وطول المئذنة كذا .. إلخ ، وتستطيع أن تقول مثل هذا في أمثلة من مزروعات مصر ، ونيلها ، ومساحات محافظاتها وعدد سكانها ... إلخ

وعندما تقول في مسألة أن ثلاثة أشخاص هم أحمد ، ومقرص ، وسوسن ، أسسوا شركة في مجال كذا ، وتؤسس عليها مسألة من المسائل الرياضية ، فالأسماء هنا لها دلالتها..وقس على هذا أمثلة كثيرة .

لقد نكرنى هذا بحديث مع كبير من الأساتذة منذ سنوات بعيدة بعض الشيء ، أعلن فيه سعادته بأن كذا وكذا أصبحنا نعتمد فيه على الاستيراد حيث صناعته متقنة وسعره أرخص من مثيله الذى كنا ننتجه ، لكنى قلت له أن المسألة ليست توفيراً في النقود ، لأن هناك توفيراً آخر مرتبط به ألا وهو مجموعة من القيم الأساسية لهذا الوطن ، فأن تستهلك سلعة ينتجها وطنك ، حتى ولو كانت أقل مستوى ، يخرس في النفوس ثقة بالوطن وعزة ، ولعل أحد الأسافين التي تجعل الكرامة المصرية تتزف كثيراً ، أنك إذا

أردت أن نقنع أحدا بالإقبال على سلعة ، بررت له هذا بأنها مستوردة ! مع أن جوهر الثقافة الشعبية الوطنية التي تتسم بالحكمة العميقة تقول " حمارتك للعارجة ولا سؤال للثيم " !

وفى العلوم ، شهدت واقعة في إحدى دول الخليج، حيث كانت للجهود الأمريكية قد بدأت منذ وقت مبكر في للتدخل في مناهج التعليم ، وفى وحدة دراسية خاصة بالماء لتلاميذ الابتدائي ، كان الكتاب القائم يُصدر للوحدة بقول الله عز وجل " وجعلنا من الماء كل شيء شئ " ، وتحمس البعض لحذف هذا وما سار مجراه على أساس أن العلوم هي العلوم ، وترك مثل هذه الآيات سعى " ظلامي " ! لإلباس العلم بالدين وهما منفصلان ، بينما ، فى الحقيقة، لا توجد سورة من سور القرآن الكريم إلا وتدعو إلى تأمل كذا وكذا من ظواهر الطبيعة على أساس أنها آيات لقدرة الله وجوده ووحدانيته ، فما للضرر أن يعرف التلميذ الحقيقة العلمية ، وفى الوقت نفسه يعرف أن الدين لا يتعارض معها ، بل يؤيدها دون أن أقصد الدخول فيما يثار حول للتفسير للعلمى للقرآن ، فهذه قضية أخرى ، فمثالنا يسعى إلى تأييد العلم بالدين ، بينما الاتجاه المثير للجدل فهو تفسير الحقيقة العلمية بآيات قرآنية موثقتان بين المنطقتين •

وفى اللغة ، نجد أنها ليست مجرد نحو وصرف ، وإنما يتم تعليمها من خلال كتابات وقصص وحوارات ومشاهد ، فنحن فى التربية نشدد دائما على التأكيد بأن كل فكرة لها سياقها اللغافى ، وأن العلاقة بين لفكرة وهذا للسياق يبسر تعليمها وتعلمها ، بل وأصبح هناك علم رائع منذ عدة عقود لسمه علم لاجتماع للمعرفة ، ومن ثم يمكن أن يجد التلاميذ موضوعا نقلت فيه كلمات مثل : " بوى فريند " و " جيرل فريند " ، أو حفلة زفاف يكون من ضمن ضيوفه ابن أو بنت للعروسين ، أو شاب وشابة يعيشان معا دون زواج رسمى!؟

وأنا أتساءل : هل نجد مثل هذا المقترح مطبقا في الدول المتقدمة ، فنجد - مثلا - في اليابان كتباً ألفها أمريكيان أو إنجليز ؟ وهل نجد في فرنسا كتباً ألفها أمريكيان أو يابانيين ؟ وهل نجد في دولة العدو الصهيوني كتباً ألفها مثل هؤلاء وهؤلاء ؟ حقيقة أنا لا أعرف مع الأسف ، وإن كنت أحس أن تشكيل عقول التلاميذ ، وخاصة في تعليم المرحلة الأولى " خط أحمر " ، ومنطقة محظورة لأنها منطقة أمن قومي حقيقي ، دون داع للسخرية من حكاية " الغزو الفكري " ، فالسعى إلى الاختراق الثقافي حقيقة مؤكدة ، وخاصة في عصرنا الحاضر حيث لم يعد مقبولا تقبل التواجد العسكري لجنود أجانب ، ومن ثم أصبح الاحتلال العقلي هو أشيع صور الاحتلال المعاصر ، وهو أشد وطأة من الاحتلال العسكري .

وبالنسبة للطباعة ، فلوزارة قياساتها ومعاييرها التي لا بد منها حتى يتم تكليف هذه المطبعة أو تلك بالطباعة ، وعندما تتشدد الوزارة في هذا ، فسوف تجد المتقدمين من مطابع مصر حريصون بالضرورة على الالتزام ، وليست المسألة مجرد إتاحة فرصة للكسب من قبل مؤسسات وطنية ، وإن كان هذا ليس عيبا ، فنحن دولة ذات اقتصاد مشوه لا يتيح فرص الإنتاج الجيد والنمو الحقيقي ، فهل نسد بابا يمكن من خلاله أن نشجع على استمرار صناعة وطنية ، خاصة وأنا بالفعل أصبحنا نرى مطابع مصرية تنتج لنا ما يدعو إلى الفخر والابتهاج ؟ ومن المعروف أننا بلد تقل فيها نسبة القراءة عن كثير من دول العالم ، وتشجع لدينا الأمية حتى الآن ، وطباعة كتب الوزارة فرصة للمطابع أن تنشط وتعوض الكثير من " قلة الشغل " إنها منظومة قيم تعزز الثقة بالوطن ، قبل أن تكون نقودا وأوراقا ، أم أنها صورة من صور " البيع العام " لكل ما هو ملك لأبناء هذا المجتمع التبعيس سياسة وقيادة ؟

هل تعليم التربية الدينية ضروري في مدارسنا* ؟

منذ أن كان طالبا بالدبلوم الخاص بجامعة الأزهر أترس له في أول الثمانينيات من القرن الماضي على وجه التقريب، ثم باحثا أشرف على رسالته المتميزة في الماجستير عن الفكر التربوي عند طه حسين ، ثم مناقشا لرسالته للدكتوراه ، كان العزيز الدكتور كمال مغيث واضحا أمامي كالشمس في توجهه للفكرى ، الذى كان مناقضا لى إلى حد كبير ، ومع ذلك ، فهو يذكر تماما أنني لم أدخل هذا في اعتبارى في التعامل معه باحثا وإنسانا ، فنهجى دائما مع طلابى أن أكون " داعيا " لا " قاضيا " ، ويتم ترجمة هذا فى الضبط المنهجى لبحوثهم وأعمالهم ، أما " التوجه الفكرى " فالقاعدة هى " لكم دينكم ولى دين " .

ومنذ أسابيع قليلة ، نشر كمال مقالا في إحدى الصحف اليومية عن تعليم التربية الدينية في مدارسنا ، حيث أنت بى معرفتى بفكره وتوجهاته إلى أن " أحسن " ما سوف يمكن أن " يحكم " به ملكن هذا لم يصرفنى عن قراءة للمقال سعيا لمعرفة " الأسانيد " التي يستند إليها للانتهاء إلى ألا ضرورة لتعليم التربية الدينية في مدارسنا ، ربما لا أمل أن يقتنع تماما برأىي ، ولكن ، على الأقل ، حتى تتضح بعض جوانب القضية أمام عدد من القراء بودفعا لما قد يحدث من التباس للحق بالباطل .

ولعل أهم ما دفعنى للحوار مع كمال أنه ، مع حدة هجومه للمستمر على كل ما هو دينى على وجه التقريب ، يتسم بالأدب اللجم ، والذوق الرفيع ، يكتب مستخدما عقله وقلمه ، لا مخالفه وأنيابه كما نرى ، بل وعائنا من آخرين، فلا يُخرج سُمًا زعافا وإنما يُخرج فكرا ، مهما كان

* جريدة للمستور فى ٢٨/٥/٢٠٠٩

مخالفا لك إلا أنك لا تملك إلا التقدير والاحترام له ، ومن ثم تكون أهمية الحوار معه بمناقشة ما يطرح من أفكار ، وما ينتهي إليه من آراء .

وابتداء ، فلا بد للمرء أن يلفت النظر إلى أن هذا التساؤل الذي عنواننا به المقال ، لم يكن ليطرح أبدا طوال قرنين سابقين من الزمان ، منذ أن عرف التعليم المصري الصيغة الغربية في التعليم المدني على يد محمد على أوائل القرن التاسع عشر ، حتى أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ، حيث بدأت علامات استفهام وتشكيك يُروَّج لها حول تعليم التربية الدينية ، أربأ بابننا العزيز أن يشارك فيها ، ربما بغير قصد .

كان التعليم المصري كله ، حتى أوائل القرن التاسع عشر هو التعليم الديني الذي يتم في الأزهر وما يتبعه من مساجد كبرى ، فضلا عما كان يسبقه من تعليم للقرآن الكريم في الكتّاب ، وبالتالي فلم يكن هناك مقرر باسم التربية الدينية ، حيث كان التعليم كله يدخل تحت هذه المظلة .

فلما بدأ " التمايز " بين تعليم ديني وتعليم مدني ، أدرك القوم أن ما يقدم من تعليم مدني للمصريين ، يجب ألا ينقطع تماما عن الدين الغالب ، اتصالا بأصول الثقافة القائمة منذ قرون ، وتهيئة للفهم والوعي بالكثير مما هو مفروض على كل مسلم ومسلمة ، خاصة والكثرة الغالبة من الآباء والأمهات المصريين يجهلون القراءة والكتابة ، مما يجعل النوافذ مغلقة أمام الأجيال الجديدة للوعي بأصول دينهم .

ظل الأمر هكذا قائما ما يقرب من قرنين من الزمان ، حتى أتانا المنادى من وراء المحيط الأطلنطي ، أوائل القرن الحادي والعشرين ، يتهم التعليم الديني بأنه " مزرعة ما سمي بالإرهاب " ، مع أن أحدا لو كلف نفسه بالنظر في قائمة أسماء الأشخاص والقوى التي تورطت في أعمال عنف في مصر ، فلن يجد أحدا أبدا تخرج من الأزهر ، لأن الذي يدرس الدين ، سواء الإسلامي أو المسيحي " دراسة متعمقة " ، يستحيل أن يعمد

إلى استخدام العنف مع الآخر ، ولا مجال هنا للاستدلال على صحة ذلك ، فهذا له موضع آخر .

وعزز من هذا ، التحالف المعروف بين القوى الصهيونية وقوى الامبريالية الأمريكية ، ولم يدرب بخلا أحد أن يفتش فيما يتم تعليمه في المدارس الإسرائيلية من حض على وصريح ، وبالبحاح ، على استخدام العنف مع الآخر ، لكن ، هكذا - مع الأسف - للمنطق البشري المعروف : للضعيف ، يكثر رفع السكاكين على رقبتهم وظهره وبتنه ، بينما نجد القوى ، تُحشد له المبررات والمحفزات تجويزا لما يفعل ، وتسويفا لما يقول .

وأنا أعلم علم اليقين أن ابني العزيز كمال ، يشاطرنا في الموقف من قوى الصهيونية والامبريالية الأمريكية ، ومن هنا فأنا أستدعي لذكرته المثل العامى المصرى الشهير ، الذى يعبر عن وعى سليم ، فيما يجب أن يكون من تحالفات ، وما ينبغى أن يحدث من حيث تحديد من هو العدو ؟ ، فهذا المثل يقول : أنا وأخويا على ابن عمى ، وأنا وابن عمى على الغريب : فليكن بيننا الاختلاف في تقدير أهمية التربية الدينية لتعليم تلاميذنا ، بل حتى لو وصل الأمر إلى العقيدة نفسها ، لكن أمام هذه الهجمة الشرسة على عقائدنا وهويتنا ومصالحنا من هذه القوى المعادية ، فلا بد أن نتمثل مقولة تشرشل " الرأسمالى " الذى رد على من انتقدوه في التحالف مع ستالين للشيوعى ضد هتلر ، أنه مستعد للتحالف مع الشيطان نفسه ، مع دام ذلك فيه إنقاذ لوطنه : بريطانيا !

فإذا جئنا إلى قضيتنا فمن المهم أن ننبه إلى أن هناك مبدأ معروفا يقول به أهل الفقه مؤداه ضرورة ألا يقاس الحق بالرجال ، ولكن يقاس الرجال بالحق ، ومعنى هذا ألا نحكم على مبدأ أو مذهب أو عقيدة وفقا لسلوك أهلها - على الرغم من أنه مؤشر مهم - ، ولكن ، على العكس من ذلك ، نحكم على سلوك الناس من منظور ما يؤمنون به ، عقيدة أو مذهباً .

فلا أحد يمكن أن يجادل في ما تردى إليه سلوك المسلمين في العقود الأخيرة ، حيث نلاحظ خطين متناقضين ،ناقشناهما من قبل في مناسبات أخرى ، ألا وهو التزايد المستمر فيما يسمى بظاهرة التدين ، وفي الوقت نفسه التزايد المستمر في سوء الأخلاقيات والشروخ العميقة في بنية القيم ، فلذلك تفسيره الذي نرجو أن نعود إليه مرة أخرى ، في مناسبة ثانية ، لكن منطوق أن هذا يكون مبررا للقول بأن التربية الدينية لا لزوم لها ، هو قول خطير يمكن أن ينصرف إلى عشرات المجالات الأخرى ...

كانت ابنتى وقت دراستها في تخصص العمارة في الهندسة ، منذ عقدين من الزمان على وجه التقريب ، تقوم مع عدد من زملائها بمشروع تعليمي ، فوجدت أنها تشارك معهم في إعداد دراسات أولية عن المناخ ، واتجاهات الرياح في منطقة المشروع ، وثقافة السكان وعاداتهم وتقاليدهم ، بل وكل صغيرة وكبيرة تتصل بالناس : زمانا ومكانا ، فسألتهاباندهاش : هل كل مشروع هندسى يتم في مصر ، يقدمون له بمثل هذه الدراسات ويدخلونها في الاعتبار ، مع أننا نرى ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من سوء وتدهور كثير من المشروعات الهندسية في مصر ، مما نخبره بحسنا وممارساتنا ، حتى فى أبسط الأمور مما يتصل بالشارع على أقل تقدير؟

فكان جوابها ، تساؤل مضاد : ألا تعلمون ، يا أبى في كليات التربية ما يجب أن تقوم عليه طريقة التعليم من أصول وقواعد ، وما يجب أن يكون من أسس للتقويم ، وما لابد منه من حسن معاملة التلاميذ ... وهكذا ، بينما حال عملية التعليم داخل مدارسنا وشخصيات المعلمين كذا وكذا ، مما نعرف من سوء حال ؟ بل إن خريج كليات التربية دائما ما يواجهه المدرسون القدامى فى المدرسة التي يُعين فيها ، بعد تخرجه : انس كل ما تعلمته في الكلية ، واجعل خبرة المدرسة والمدرسين هي معلمك الجديد ،

معلمين بذلك كفرهم بكثير من القواعد والمبادئ التربوية والنفسية مع الأسف
للشديد !!

فهل يعنى هذا أن نهيل التراب على دراسة العلوم التربوية والنفسية ،
حيث قلما نجد لها تطبيقا عمليا في مدارسنا ؟!

تنبهت ساعتها إلى القاعدة للمعروفة " على أن أسعى وليس على إدراك
النجاح " ... هكذا ، في كل المجالات على وجه التقريب : نعلم في كليات
الحقوق الكثير مما يجب أن تكون عليه الممارسات الحياتية ، فى مجال
المعاملا مع الغير موافقا للقواعد القانونية ، بينما القانون يخرق ويداس حتى
من قبل السلطة المفروض أن تكون حامية له ، ويدرس للطلاب في كثير
من أقسام اللغات ، العربية والأجنبية ، ما يجب أن تكون عليه اللغة
... وهكذا .

لهوة التي تزداد اتساعا ، يوما بعد يوم بين ما يتم تعليمه وما يشهده
الواقع هي ظاهرة لا تكمن أسبابها في تعليم الدين وإنما هي ظاهرة
اجتماعية لها أسبابها للسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، التي
يجب دراستها وإلا لوجب التعميم ، فننبه إلى أن القرآن والسنة ، والأناجيل
، بها مئات القيم والمثل والتوجيهات والتعليمات مومع تلك ، فكم من سوء
يتسم به سلوك ملايين المسلمين والمسيحيين ، فهل يعنى هذا الأ ضرورة
لتعلم هذه الأصول ؟!

هناك أخطاء لا شك فيها في تعليم الدين في مدارسنا وفى تحرير كتبه
وفى إعداد معلميه ، ومثل هذه الأمور هي التي بحاجة إلى فحص وبحث
وتتقيب ، كشفا للعيوب وتوتويرا بما يجب أن يكون عوإرشادا إلى الطريق
المستقيم .

...حتى لو ألغيتموها ..!؟* - ١

منذ أن التحقت بقطار التعليم عام ١٩٤٣/١٩٤٤ بدءاً من الصف الأول للمدرسة الأولية التي كانت تسبق التعليم الابتدائي إلى أن تخرجت في آداب القاهرة عام ١٩٥٨/١٩٥٩ وأنا، مثل ألوف من المصريين، نتلقى دروساً في التربية الدينية من خلال مقرر نسم، ودروس في اللغة العربية، بها الكثير من آيات القرآن الكريم باعتباره المقياس الأساسي لحسن النطق العربي والتزام قواعد اللغة، ولم أسمع، كما لم أقرأ، ولم أشاهد، أى حدث أو حديث عن "فتنة طائفية" أو تعصب هنا أو هناك، مع أن هذه الفترة من التاريخ بصفة خاصة لا أظن أن قد مر بمصر ما هو أكثر منها من حيث سرعة الإيقاع، والعنف، والتغير الجذري، والتحويلات التاريخية. وحتى أنتعش ذاكرة من يعلم، وأضيف إلى من لا يعلم، يكفي أن يعرف أن هذه الفترة كانت تشهد احتدام معارك الحرب العالمية الثانية، بكل ما اتصل بها من دموية وخراب ودمار، وبعدها بثلاث سنوات، حرب فلسطين وظهور الكيان الصهيوني على الأرض المغتصبة، ومقتل رئيسي وزراء مصر (أحمد ماهر، ومحمود فهمي النقراشي)، وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وخلع الملك، والتحول من الملكية إلى الجمهورية عام ١٩٥٣، ومحاولة اغتيال جمال عبد الناصر ١٩٥٤، وتأميم قناة السويس ١٩٥٦، والعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وقيام الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨ ...

مجموعة أحداث مهولة تتضاعل أمامها وتتصاغر أحداث ما بعد هذه الفترة التي كثر الحديث فيها عن العنف والإرهاب والتعصب، ذلك الحديث الذي لم يكن قائماً قبل أول السبعينيات بنفس الكثافة وذات الحدة والانتساع!

* جريدة نهضة مصرفى ٥، ١٢/٥/٢٠١٠

ولاحظ أيضا أن كل حوادث العنف من عام ١٩٤٨، حتى عام ١٩٥٤، نسبت لجماعة كبرى ذات طابع ديني ، هي جماعة الإخوان المسلمين، ومن ثم كان يمكن أن يثور مثل هذا الحديث للقائم الآن عن التعصب والفتنة الطائفية والإرهاب وضرورة اجتنائه من جنوره في مقرر التربية الدينية ، ولكن العقل الوطني كان لا يزال بخير ، وكان الحس الديني لا يزال يقظا ، ومن هنا فقد حُصر الأمر في مرتكبي الأحداث ، ولم يتم تعميم ! بل لقد طالب البعض ألا تعاقب الجماعة كلها ويقتصر العقاب على من اشتركوا في هذا الحادث أو ذاك .

وأزيدك أخي القارئ ، فأقول لك أنني أمضيت أربع سنوات في التعليم الثانوي في مدرسة أهلية صاحبها مرب قبطي كان مشهورا في أوائل الخمسينيات (راغب مرجان بالفجالة بالقاهرة) بول أيضا لم تشعر طوال هذه الفترة الطويلة في أي لحظة بتمييز وتعصب ، بل لقد استجاب الرجل لمطلبنا عندما خاطبناه في ذلك بولمر بإنشاء " مصلى " نصلى فيها صلاة الظهر ، ويرفع فيها الأذان بوجيئ ضمن هذا الأذان " أشهد ألا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله !! " ولم يحثج زملاؤنا للتلاميذ الأقباط ، بل وكانت للمنطقة المجاورة معقلا قبطيا ألا وهي منطقة للظاهر .

كل هذا ، في الوقت الذي تعرض فيه المسلمون في فلسطين إلى التشريد واغتصاب للوطن عام ١٩٤٨ ، بمساعدة مباشرة وجماعية من الدول الغربية ، بزعملة الولايات المتحدة الأمريكية بومن قبل ، قامت الدول الغربية بتحطيم آخر دولة خلافة كانت تظل للكثرة للغالبية من الدول العربية الإسلامية ، وكان عدوان ١٩٥٦ بزعملة أكبر دولتين غربييتين في هذا الوقت ، بريطانيا وفرنسا ، لأننا استرددنا منشأة قائمة على لراضينا ألا وهي قناة السويس .

ومع هذا كله بوهناك غيره ، لم ننسب ما حدث لنا من كولوث على أيدي القوى الغربية وأذنابها، إلى إرهاب بولا ملأنا الدنيا بويلا وصياحا

نؤكد فيه أن ما تم كان بفعل الديانة المسيحية التي ينتمى إليها هؤلاء المعتدون والمغتصبون ، بل نسبنا ما حدث إلى عوامله الحقيقية ، السياسية ، والنزعة الاستعمارية ، والاتجاه إلى الاستغلال الاقتصادي ، وتؤكد يقيننا من أن المسيحية لا ذنب لها أبدا فيما ارتكبه من ينتسبون إليها ، مع إيمان أنها ديانة محبة وتسامح ، مؤكدين المبدأ العظيم (لا يقاس الحق بالرجال وإنما يقاس الرجال بالحق) .

لقد سبق أن استُصفت على قناة الحرة الأمريكية ، في مناظرة رباعية عبر القمر الصناعي حول مناهج الدين في الدول العربية ، وكان ذلك منذ عدة سنوات ، وعبرت عن رأي ما زلت عليه لآن ، ألا وهو : لماذا تطالبوننا نحن دائما بكذا وذلك من التغيير والتنقيص والحذف وإعادة التحرير في مناهج تعليم ديننا ، ولا يتحدث أحد أبدا ولا يلتفت إلى ما يتم في مناهج التعليم الديني داخل الكيان الصهيوني ، المتقلبة بالأوهام والأساطير ، وصور شتى من النزعات التي تقطر غلا وكراهية ، وحضا على استخدام العنف مع " الآخر " ، ويكون استمرار لاثامنا ، في الوقت الذي لا يتهمهم هم أحد ؟ ألا يعبر هذا عن نزوة من ذرى التعصب ؟

وكان مما قلته أيضا ، الإشارة إلى التعليم الديني في المعاهد والكلليات الأزهرية ، ومعظم ما يتم فيها من تعليم يدور حول الدين ، عبر سنوات تعليم طويلة : هل حدث يوم من الأيام أن ظهر متهم في أى حادث عنف ، ويكون متخرجا أو طالبا في الأزهر ؟ لم يحدث ، لأن التعمق في دراسة الدين الإسلامي وفهمه ، يجعل الدارس واعيا تماما بضرورة الحفاظ على حياة الآخرين ، وأن المكلف بأخذ القصاص هو ولى الأمر ، وأن المدافعة لا تكون إلا إذا وقع علينا اعتداء ، لكن ، لا ينبغي للمسلم أن يكون هو البادئ به .

وعندما أقارن بين أحداث جسام مرت به مصر ، ولم يحدث إرهاب ولا تعصب ولا فتنة ، وبين ما يحدث الآن أحيانا من حادث هنا وهناك ، لا بد أن أبصر الحقيقة ألا وهي أن المتهم الحقيقي لا يقيم بين صفحات كتب التربية

الدينية وإنما هو فى ما تشهده مصر ، منذ السبعينيات من صور خلل " بنيوى " تتفاقم عاما بعد عام .تصور أنك تركب أوتوبيسا غاية فى الازحام ، حالة ركابه غاية فى الفقر ، وكثير منهم يكاد لا يجد لقمة عيشه ويعز عليه العثور على مأوى بحرلة الأوتوبيس تستغرق وقتا طويلا ، ماذا سوف تجد العلاقات بين الركاب بعضهم بعضا ؟

هل تذكر العبارة للعامة " كل واحد روحه فى مناخيره " ...لا يطبق أحد الآخر ، لا عن كراهية وتعصب وإنما ضغط الظروف القائمة الشديد ، فى الوقت الذى لا يستطيع فيه أن يتجه إلى العلة الحقيقية ، يحوله إلى باقى الركاب فيصبح فى هذا وذلك ، وقد " يشتم " ،وقد تقوم معارك ،وتكثر الاتهامات !

كانت مصر قبل ثورة يوليو تجتمع حول قضية الخلاص من الاحتلال البريطانى الذى كان لا يزال جاثما على ضفاف قناة السويس .. وكانت مصر طوال عهد الثورة تجتمع حول قضية التنمية والنهوض ومقاومة محاولات الاستعمار للعودة فى صور أخرى إلى الديار .. من هنا برزت " المواطنة " ممارسة وعيشا وملامسة، لا قولا وخطابة ...

والآن يكاد الفقر يفتك بعشرين مليوننا من ثمانين مليون ،وأصبحنا نصادق العدو ونعدى للصدى ونقرأ ونسمع عن حفنة من سارقى ثروة الوطن ،وعباب شبه تام لـ " حلم قومى " و " مشروع وطنى " .. إن الفقر الخائى ، من شأنه أن يضعف أواصر العلاقات الاجتماعية ويبيد بنور قيم تكمر ولا تبنى ، تسمم ولا تغذى .. الأسعار تقفز قفزات جنونية ، والأجور تسير بسرعة السلحفاة ،ويكفى أن أسوق لك مثالين فى غاية البساطة :

الجريدة اليومية ، كانت عام ١٩٥٢ بقرش صاغ ، وكان الراتب لخريج الجامعة ١٥ جنيها ، أصبحت الجريدة الآن بجنيه ، أى زادت مائة ضعف ، فهل زاد راتب الخريج مائة ضعف لتصبح البداية ١٥٠٠ جنيه ؟ منذ يومين ، لأول مرة منذ سنوات ، أرسلت خطابا مسجلا ، فإذا بى أعرف أن الأجر مائة وثمانون قرشا ، وكان منذ خمسين سنة ، لا يزيد عن ثلاثة قروش ، أى زاد ستين مرة ، فهل زادت الأجور بالنسبة نفسها ؟ ماذا نتوقع نتيجة لهذا ؟ عندما تتزايد الأسعار بمتواليه هندسية ، وتتزايد الأجور بمتواليه عددية ؟ اتساع دائرة العوز والفقر والحرمان ، واللهم حول ما يسد الرمق ، وفى سباق مخيف على هذا الطريق ، لا تسل عن ترابط وتضامن وإخوة ..

ومن هنا لا تجدى أحاديث عن المواطنة ، وكلمات ، ومنشورات ، وكتب ، وبرامج إذاعية وتلفزيونية ، ومقررات .. لأننا لا نعيشها ! إن وزير التربية والتعليم يصرح بأنه ، وغيره من الذين تم اختيارهم لفحص كتب التربية الدينية وجدوا فيها ما قد يسئ إلى آخرين من غير المسلمين ، وكنا نود أن يشير إلى هذا ويحدده حتى يمكن أن نناقشه . وفى مناقشة مع بعض الباحثين حول هذا الموضوع ، قال للبعض منهم ، أنها آيات تذكر اليهود بسوء ، قلت سبحان الله ، ومن يجرؤ أن يشكك فى غاية القول الإلهى ؟ صحيح أن القرآن الكريم ملئ بالآيات التى تتدد بسلوكيات مشينة فعلها بنو إسرائيل وكذلك اليهود ، فهل أنزل الله هذه الآيات ليبيث التعصب بيننا وينشر التبغض بين المسلمين وغيرهم ، أم لكى نحذرهم ونعى بما يدبرون من سانس ومؤامرات ، ونحرص على ألا نفعل مثلهم ، بل ونعمل جاهدين على أن نكون الأقوى والأعز شأننا بقوة حقيقية تتجسد واقعا على الأرض بما كلفنا به من " تعمير " ؟

أن المبرر المنطقي والعلمي أن من الضروري مراجعة مناهج التعليم من حين لآخر حتى تتسق مع متغيرات العلم والمجتمع والعالم والعصر ، لكن ، كم من المبادئ السامية المعلنه ، تكون ستارا لعمليات ذبح وتخريب ..

لقد شكوا الإخوة الأقباط من تخلل آيات قرآنية كتب باللغة العربية واستجابت الوزارة بالفعل فحذفت لكثرة الغالبة ، حتى لم يتبق إلا ما يشبه الرموز ، ونحن لا بد أن نحترم موقف الإخوة الأعزاء ، فهم شركاء الوطن ، لكننا نذكر بأن ما يستشهد به من قرآن يجئ باعتباره نصا لغويا ، لا نصا دينيا ، على أساس أن للقرآن هو " ميزان " اللغة العربية ونذكر بما فعله من قبل للزعيم القبطي الكبير مكرم عبيد ، عندما حفظ القرآن الكريم ليستقيم لسانه وتصح لغته ، ويستفيد من بلاغته ، وهو الذي كان يعمل بالمحاماة ، التي هي بحاجة ماسة إلى المهارات اللغوية والخطابية والمنطقية المختلفة ، وقال الرجل تلك القولة الصادقة العميقة أنه مسلم ثقافة ومسيحي ديناً .

وهنا يمكن لمن يضعون المنهج أن يستشهدوا بالآيات المتضمنة لقيم أخلاقية ومعاملات إنسانية وأسس تربوية ونفسية . إن الكاتب إذا استشهد بنص لفيلسوف أو مفكر في مجال القراءة والمطالعة لن يثور أحد ، بل نسلم بأن هذا أمر ضروري وسليم ، فلماذا لا يتقبل الإخوة الأعزاء تطبيق هذا للمنطق هنا أيضا بالنسبة للنصوص القرآنية الخاصة بالأخلاق ؟

وإذا كان أولو الأمر في وزارة التربية قد حذفوا الآيات التي تحث على الجهاد في خطوة سابقة (مع أنه مقرون بأن يكون في سبيل الله) ، وآيات خاصة باليهود من المنهج المقرر في المدرسة ، فماذا يفعلون لملايين يقرعون للقرآن في المنازل والمساجد ، وفيها هذا المحذوف ، وأكثر منه ؟

سوف يجدون الله سبحانه وتعالى يقول عن اليهود :

- (وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ

طُغْيَانًا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ (٦٤) ، فى سورة المائدة .

- وفى السورة نفسها يقول سبحانه (لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ... (٨٢) . وعن بنى إسرائيل ، فى سورة لامائدة أيضا قال :

- (لِعَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ (٧٨) كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ (٧٩) تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ (٨٠)

إنه حكم الله عز وجل الذى خلقنا وخلق بنى إسرائيل ، وخلق كل شئ ، فهل خبراء التعليم الذين أوصوا بالحذف أكثر دراية من مهولهم بما هو أصلح؟

هل يلغون قراءة القرآن ، أو يصدروا طبعاات منه خالية من هذا الذين يرجفون به ؟!

اللهم لا حول ولا قوة إلا بك !!

لقد سبق أن قرأت ، كما تصادف أن شاهدت يوم أمس (٣٠ أبريل ٢٠١٠) على إحدى القنوات الفضائية متحدثا يؤكد ضرورة أن تركز التربية الدينية على القيم الأخلاقية ، حيث أنها مساحة مشتركة بين الأديان السماوية الثلاثة ، مستشهدا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق) ، بما يعنى أنه يقر ما جاء به كل موسى وعيسى عليهما السلام ، واقترح ألا تسمى بالتربية الدينية.

ونحن نقر بهذا الذى قال به المتحدث ، وما يسعى إليه المسئولون ، ولكنهم يسرون فى اتجاهه وفقا لمنطق الخطوة خطوة ، لكننا لا ننتهى إلى النتيجة نفسها ، فبالفعل هناك الكثرة الغالبة من القيم الأخلاقية ، إن لم تكن كلها ، هى مما تشترك فيه كل الأديان ، لكن هذا شئ و" المعرفة الدينية " شئ آخر .. إن فى الدين عقائد ، لا بد من تعليمها للأجيال الجديدة ، وفى الدين عبادات ، لا بد من تعليمها كذلك للأبناء .

ألا أن مما أصبح واضحا لكل ذى عينين أن اتجاه التدين يتزايد بسرعة ، وبشدة ، على مستوى العالم كله ، وبالنسبة لكل الأديان ، بعد طول معاناة للإنسان ، حيث اقتتعت الكثرة الغالبة ، أن هذا الإنسان ، مهما تقدم ونهض وبلغ ، فسوف يقر فى النهاية بفضل الله وعظمته وأنه هو الملجأ وفى رحابه يجد الإنسان اليقين والراحة والطمأنينة .

وإذا كان الأمر كذلك ، تشتد الحاجة إلى تعليم الدين ، حتى لا يقع الأبناء فريسة جهال أو متعصبين يستمدون منهم ما يشعرون بحاجة إلى معرفته .

يقول البعض أن هذا يكون من مهام الأسرة ودور العبادة ، ونقول لهؤلاء ، كيف يتم هذا فى مجتمع به ما لا يقل عن ١٨ مليون أمى ؟ ومتى يمكن أن يتم هذا وكل من الأب والأم يلهثان فى سبيل تحصيل لقمة العيش التى أصبحت عزيزة ، أم نكل مثل هذا الأمر إلى الدروس الخصوصية !!؟

أما المساجد ، فهى مغلقة فى وجه المسلمين فى مصر إلا فى أوقات الصلاة ، ولأداء الفروض الخمسة فقط ، وبعدها لا بد من مغادرة روادها المكان فوراً ، وفقاً لتعليمات أمن الدولة التى تبنتها وزارة الأوقاف " وفلسفتها " ، كما هى العادة !

وإذا كانت التربية الأخلاقية مما نقر بأهميتها ، إلا أنها ليست " تربية معرفية " تتم من خلال مقرر وكتاب ودروس ومدرسين .. إنها ممارسات

وقدوة ومناخ ، إذا لم يشع كل من هذا بالقيم الأخلاقية ، فلا أمل من أى مقرر ، حتى لو امتد بمراحل التعليم كلها .

لقد سبق لجريدة الأسبوع أن نشرت ، فى أوائل العقد الحالى ترجمة تقرير أمريكى شهير ، حافل بالاتهامات الكاذبة ، مقترحا اتجاهات لتعديل مناهجنا فى التربية الدينية والتاريخ ، وكتبنا عن هذا تفصيلا فى حينه ، ولن نكرر ما سبق لنا أن كتبناه ، حيث سوف يسخر منا المسئولون ويكذبوننا ويؤكدون أنهم فيما يفعلون ، يستلهمون الضمير الوطنى ولا يستجيبون لإملاءات خارجية ، وهو رد طبيعى ومتوقع ، فليس من المنتظر ، ولا من المتخيل أن يعترف مسئول بأنه ينفذ أجندة خارجية .

لكننا فى الوقت نفسه ، تلفت النظر إلا أمور وجوانب أخرى ، يمكن التمثيل لها بما نراه غالبا فى تصرفات الأعوان والسكرتارية المحيطة بهذا المسئول الكبير أو ذاك ، فى هذا الموقع أو ذاك ..إنهم يتشربون اتجاهات المسئول ومصالحه ، التى ترتبط بها مصالحهم ، فإذا بهم لا ينتظرون تعليماته ، بل ينفذون ما يرون ، من طول خبرة ، ما يسره ويعزز موقعه ، ومن هنا شاع للقول الشهير "ملكىون أكثر من الملك" .

ولن أنسى فى هذا المقام ، ما قاله لى صديق كبير شهير ، (لم يصرح لى أن أنقل ما قاله لى) أثق بصدقه ، من أن وزيراً للتربية صديق له ، فى إحدى الدول العربية ، كثيرا ما طلب منه أن يزورهم ليعينه فى تنفيذ بعض الطلبات والتوجيهات الخاصة بالتعليم الدينى ، بصورة توفق بين ما هو مأمور به ، وبين ضميره الوطنى والدينى ..هذه الواقعة لا أنساها أبدا ، وتم للمسئول للممكنين ما طلب ، أكثر من مرة ،ولسان حاله يقول " اللهم إنا لا نسألك رد للقضاء ،ولكن نسألك اللطف فيه !" .

خدعوك فقلوا ...

التعليم مجانى * !!

نحن نعيش ، منذ سنوات غير قليلة ، فى مناخ يقوم على الكذب ، حتى ترك ذلك صورة للنظام فى عقول وقلوب المواطنين بحيث إذا قال مسئول كبير أن الأسبوع سبعة أيام ، فسوف يتصور المواطنون أن لا بد وأن فى الأمر شيئا ، كأن يكون هذا المسئول مريضا ، وأن العلة إذا كانت قد تمكنت من جسده ، فلا بد وأن ضميره انتهز الفرصة ليصحو ، ولو لبعض الوقت!!

اقرأ للدستور ، الذى هو " للنظام الأساسى " للحياة المصرية ، و " المسطرة " التى تنضبط عليها أمور المواطنين والمسئولين ، فسوف تجد أنه يعلن بعض مظاهر الهوية الاشتراكية (٥٠% فى البرلمان للعمال والفلاحين) ، بينما ، مصر كلها قد تحركت منذ ثلاثين عاما وبسرعة شديدة إلى الرأسمالية ..

ويتحدث الدستور كذلك عن أن للتعليم مجانى تقدمه الدولة وتكفله للمواطنين مجانا فى جميع مراحل التعليم . فهل هذا صحيح ؟ على ألسنة المسئولين ، يمكن أن تسمع وتقرأ هذا التصريح الشهير " لا مساس بمجانية التعليم !"

ثم تنظر حولك ، فى كل مدرسة ، وفى كل بيت ، وفى أى مرحلة ، لن تجد أثرا لهذه المجانية بأى صورة من الصور .

نحن الآن لا نناقش مبدأ المجانية ، وهل هو صحيح أم لا ؟ فهذه قضية أخرى ، ولكننا نناقش مدى مطابقة النص للدستورى ، وتصريحات المسئولين وخطبهم وسياساتهم المدونة على صفحات الأوراق ، والعديد من

* كتبت فى ٢٠٠٩/٧/١٩

القوانين المنظمة للتعليم ، مع واقع تعليمنا وحركة تطوره ، وما ينتظره في المستقبل...

إن الموقف يلخصه تشبيه واحد ، نبسط لك به القضية ...

افرض أن واحدا من الناس ، أو هيئة من الهيئات ، قالت أنها سوف توفر مسكنا مجانا لكل مواطن بحاجة إلى هذا المسكن ، ثم نظرت فإذا بهذا المسكن عبارة عن غرفة وصالة صغيرة ودورة مياه ، من الطوب اللين ، دون سقف أو أبواب ، ولا طلاء ، ولم تدخله الكهرباء والمياه ، وليس متصلا بشبكة المجارى .

على الفور سوف يهرب منه البعض ، ويشتررون مسكنا آخر يجدون فيه ، على الأقل، المقومات الأساسية التي لا بد منها لأي سكن آدمى يحترم آدمية الإنسان...

وسوف يرفض بعض آخر ، أن يكونوا مع هذا الفريق ، ويهرعون إلى فيلات وقصور ومنتجعات ، وقرى فاخرة ...

وهناك فريق آخر ، أقل مستوى من هؤلاء وهؤلاء ، فلا يجدون مفرًا من أن يقتطعوا من قوتهم ، ومما هو مفروض أن يخصص لصحتهم وملابسهم ، كي يحولوا بينهم وبين غوائل البرد ، وقيظ الصيف ، فضلا عن محاولات متفاوتة للحصول على المياه والنور والصرف الصحي .

أما هذا المسمى " منزلا " ، الذى قُدم للناس مجانا ، فهو التعليم الرسمى ... إنه يتلبس شكل التعليم ، لكنه يفتقد معظم الحدود الدنيا لأي تعليم ، تماما كما وصفنا هذا المسمى " منزلا " .

ومن هنا إما أن يقتنع البعض بأن التعليم لا طائل منه ، ولا فائدة ، فيهرب التلميذ إلى الشارع أو إلى الالتحاق بأى عمل ، وهو لم يزل بعد فى سن الطفولة ...

وإما أن يبدأ الأب أو الأم بالمرور فى عمليات عذاب وجهاد ، ليشتروا أدوات لا بد منها لتلزم التلميذ .

ولابد لهم من " ترتيب " مدرس خصوصى لكل مقرر يقوم بتعويض التلميذ عما لم يجده بالمدرسة من تعليم .

ولأن حركة نمو المدارس ، والفصول ، والمقاعد ، لا تسير بمعدل يكافئ معدل الطلب الاجتماعى على التعليم ، من خلال التزايد المستمر للنمو السكانى ، إذا بكل مرحلة تعليمية تالية تضيق شيئاً فشيئاً عن أن تسع لكل الذين نجحوا من المرحلة السابقة ، ويترتب على هذا أن تشتد المنافسة ، ويستعر السباق للفوز بمقعد ...

ولما كانت المدرسة لا تقدم الخدمة التعليمية لا نقول بالحد الأدنى وإنما بما يقل عنه ، فلا بد أن يشتد للطلب باستمرار على " السوق السوداء " للتعليم المسماة الدروس الخصوصية ، ووفقاً لفلسفة العرض والطلب التى أصبحت هى " العقيدة ، لبلدنا حالياً ، تتزايد الأسعار شيئاً فشيئاً ، حتى أصبح الإنفاق على تلك الدروس يكاد يقترب الآن من جملة ما تتفقه الدولة على التعليم قبل الجامعى كله ، بمبانيه ومعلميه وتجهيزاته وإداريه وفنييه وتلاميذه وأنشطته (إن وجدت) !

والنتيجة الطبيعية ، هى أن التعليم أصبح مكلفاً لكل ولى أمر بأضعاف ما كان عليه الأمر قبل تقرير مجانية التعليم !

فإن لم يكن هذا كذباً وخداعاً لجماهير المواطنين ، فماذا تسميه !؟
وتضحك الدولة على مواطنيها التى هى أمينة على مصالحهم ومستقبل أبنائهم ، فتقتطع مجموعة من المدارس المخصصة للخدمة التعليمية العامة المجانية ، والتى بنيت من الأموال العامة ، وينفق عليها من ميزانية الدولة وتزعم أنها تقدم فيها " خدمة متميزة " ، لتبرر بذلك تقاضيتها بضع مئات من الجنيهات ، وهى الحجة التى أصبحت " عادة حكومية مصرية " ، ولو فشت هذه " الخدمة المتميزة " لوجدت أنها هى نفسها الخدمة التى كان من المفروض أن تقدمها " مجاناً " للمواطنين ، لكنها أخذت تفرط فى تقديم هذه الخدمة الأساسية شيئاً فشيئاً ، وظهرت للناس قاتلة : إن كنتم تريدون "

خدمة متميزة " انفعوا كذا وكذا ، تحت مظلة ما هو معروف باسم " المدارس للتجريبية " ، وأنا مستعد لدفع مكافأة مالية عالية لمن يرشدني عن " تجريب تربوي " يجرى فى أى مدرسة من هذه المدارس ، التى كتبنا عنها كثيرا ، منذ أن أنشئت ، ولكنها العادة الجارية أيضا فى مصر : قولوا ما تريدون ، وسوف نفعل ما نريد !!

إن لم يكن هذا كذبا وخداعا ، فماذا تسميه !؟

وفى الوقت الذى لا تبخل للدولة عن إنفاق المليارات على " أمن النظام " (وليس أمن المواطن) ، والذى يتمثل بالدرجة الأولى فى هيئات متعددة بعضها منظور مثل الأمن المركزى ، وبعضها غير منظور ، لا تجد " الهممة " نفسها على رفع معدلات بناء مدارس جديدة ، وترميم مدارس قديمة ، بحيث يستشرى القطاع الخاص فى التعليم ، بالتالى يجد عدد من أولياء الأمور أنفسهم مضطرين أن يلحقوا أبناءهم بالمدارس الخاصة .

وكثيرا ما تسمع أو تقرأ أن لا نقاش فى أن يكون التعليم قبل الجامعى مجانيا ، لكن ما بعد ذلك - يقول البعض - لابد أن نتخلى عن هذه " الخرافة " التى روجها " النظام الاشتراكى الشمولى " - حسب ما يروجون ويعبرون - بالنسبة للتعليم العالى .

لكن ، النص الدستورى يقف فى حلوقهم ، فماذا يفعلون ؟

إنهم لا يطالبون بتغيير الدستور ، لأن تغييره يفتح الأبواب لمطالب أخرى حبيسة للصدور ، ومن هنا بدأوا فى تلك المخارج التى تقوم على الكذب والخداع أيضا ...

ادعوا أن الدراسات العليا " ترف " لابد لطالبه أن يتحملها ، مع أن للتطور المعرفى والتقدم العلمى المذهل ، لابد أن يرفع الحدود الدنيا للمطلوب توافرها فى المواطن فى الدولة العصرية ، بحيث يمكن القول أن لليسانس أو البكالوريوس لم يعد " علامة " حقيقية للإمساك بتلابيب المعرفة العلمية العصرية ، وترتب على هذا ارتفاع تدريجى فى مصروفات

للدراسات العليا ، حتى وصلت إلى ما يزيد على الألف جنيه ، ومعرضة للمزيد !

وداخل كل كلية ، وكل جامعة ، تم إطلاق يد الكلية والجامعة فى أن تطلب رسوما فى أشكال متعددة نظير بعض الخدمات ، وأصبحت كل كلية أو جامعة بها " صناديق " أو صندوق ، مثلما نرى فى المساجد من صناديق للنور ، الأصل فيها الإنفاق على تحسين الخدمة التعليمية ، ولو فتشت فسوف تجد أن جزءا غير يسير منها هو مكافآت ورواتب لهذا وذاك ، أو " تخميم " المكاتب للقيادات ، ولما يعرف للكثير منها إلى هذا الذى يسمى " تحسين الخدمة التعليمية " .

كذلك بدأت جامعاتنا تتسابق فى فتح قنوات متعددة لتقديم أشكال من التعليم تبرر تحصيل مئات الجنيهات سنويا من كل طالب : فهذا اسمه " للتعليم المفتوح " ، ولو أمسكت بأى مرجع متخصص فى التعليم المفتوح وقارنت بين خصائص ووظائف للتعليم المفتوح ، فلن تجد قريبا أبدا بينه وبين ما يتم فى جامعاتنا ...

وذلك اسمه : للتعليم بلغة أجنبية " ..ولو راجعت تاريخ الجامعة المصرية ، فسوف تجد أن جزءا أساسيا من " استقلال الجامعة " ، ومطلبا مهما من مطالب الحركة الوطنية ، " تعريب التعليم " ، لكن هذا أصبح خرافة ، وأصبحنا نشترى عبوديتنا بأموال الآباء والأمهات المثقلين أصلا بتوفير الحد الأدنى المطلوب للقوت :

حتى غدا للقوت كالياقوت وبات مسح الحذاء خطبا جساما
على رأى أحد الشعراء !

وهذا اسمه : الانتساب الموجه ...ولا نعرف حقا ، ما الفرق بينه وبين الانتساب العادى الذى ألغناه منذ عشرات السنين !

فى كل هذه البرامج ، وما يستجد ، الذى يدفع فىه الطلاب مئات
الجنيهات على الأقل ، يتم التعليم فى الأماكن التى أنفق عليها من ميزانية
الدولة ، وبإمكاناتها !!

إن للحد الأدنى الذى نتمناه هو " الصراحة " والمواجهة : أعلنوها
صريحة : أنكم لا تؤمنون بمجانية التعليم وأنها خرافة ، وأن شعار الدولة
الحالى : للى معاهوش ما يلزموش ! وأن قيمة المواطن تتحدد فى ضوء
ما يملك من مال ، وفى ضوء قدرته على الدفع ، عندها سنعرف حقيقة
النظام ، ونتعامل معه بما يستحقه .

بعد أن وضعت حرب الثانوية أوزارها* !

هى موظفة بإحدى للوزارات ، تقع فى المنطقة الوسطى فى السلم
الوظيفى ، فلا تستطيع أن تقول أنها موظفة كبيرة ، ولا تستطيع أن تقول
أنها صغيرة ، جاء فى حديثها معى أنها بدأت تستعد للمعركة الكبرى ، ففقد
شاء لها المولى عز وجل أن تكون أما لتوأم ، كلاهما سوف يكون فى
الصف الثانى فى المدرسة الثانوية العامة فى العام القادم ، وبالتالي فسوف
تعيش قلعا ، لا خدمة أربع وعشرين ساعة وإنما خدمة أربع وعشرين شهرا
، فضلا عن سهر الليلالى وما يتبع هذا وذلك من أمراض لابد منها نتيجة
الاستمرار فى التوتر والقلق .

سألتها عن طبيعة هذه " المعركة " ، فقالت أنها معركة الثانوية ..

قلت لها : لكنهما سوف يكونا فى الصف الثانى وليس الثالث ..

قالت ، والثانوية العامة الآن هى حاصل مجموع السنتين ..

ساعتها تنكرت ، عندما خرج علينا الوزير الهمام بهاء الدين فى
منتصف التسعينيات بهذا التعديل الجديد ليجعل الثانوية العامة على عامين
بدلا من واحد ، بحجة أن هذا سوف " يقسط " هم الثانوية ، على عامين
فيخف التوتر ، وقلنا نحن ساعتها عكس ذلك ، فإذا بزبانيته يسفهون قولنا ،
لذى أثبتت التجربة صحته ، وأن النتيجة هى أن تضاعف الهم ، فبدلا من
الارتباك والقلق عاما واحدا أصبح لمدة عامين ، وتضاعفت تكلفة الدروس
للخصوصية .

سألتها ، ولماذا فى أغسطس ، وللدراسة لا تبدأ إلا فى أواخر سبتمبر ،

والمذاكرة عادة تبدأ متأخرة عن ذلك ؟

* كتبت فى ٢٠٠٩/٧/١٢

قالت : لأن المدرسين الخصوصيين يتم حجزهم مبكرا .
سألتها : وكم تقدرين ما سوف تدفعونه لكل من الإبنين ؟
قالت كحد أدنى : ألف جنيه شهريا ، أى سوف ندفع ألفين شهريا .
سألتها بتطفل : وكم راتبك الشهرى ؟ قالت أكثر من ثلاثمائة جنيه
بعض الشيء.

ولم أشأ أن أسألها عن مرتب زوجها لظروف عمله ، لكنه على أية حال ،
لن يصل إلى التكلفة الشهرية للدروس ، فكان أن سألتها : وكيف
ستديرون المبلغ بناء على هذا ؟

قالت أنهم منذ فترة وهم يقتصدون ، تحسبا لهذا اليوم العصيب !!
حقا ، كانت كل كلمة تخرج من فيها تكاد تعنصر قلبى ألما وحرزنا ،
فهى ليست أما فريدة فى هذا ، وإنما هناك عشرات الآلاف مثلها ، تمر بهم
هذه للمحنة السوداء .

هى محنة بكل المقاييس ، لا ترى لها مثيلا فى كثير من بلاد الدنيا ،
فتسأل : هل مظاهر التخلف تشمل هذه الظاهرة هى الأخرى بحيث لا نسمع
أبدا عن مثل هذه المحنة فى الدول المتقدمة ؟

يبدو أن الإجابة للأسف هى بالإيجاب ، فهل معنى هذا أنها لا تحل إلا
إذا حلت مشكلات التخلف فى مصر ؟

جزئيا يمكن أن نجيب أيضا بالإيجاب على هذا التساؤل ، لكن من
ناحية أخرى ، فلا بد أن نتجه إلى " أصل الموضوع " حتى يمكن لنا فهمه
فهما جيدا ، ومن ثم يمكن البحث عن الحل .

أصل الموضوع يرجع إلى أمرين :
أولهما " تعليمى " ، وثانيهما " مجتمعى " .
أما للتعليمى فهى هو هذه للعلاقة بين أعداد طلاب الثانوية العامة ،
والأماكن المتاحة لهم فى الجامعات والمعاهد العليا .

تصور لو أنك دعوت عددا من الناس ، وليكن العدد " عشرة " ، ولديك عشرة كراسى ، فلن تكون هناك مشكلة فى إجلاس " الناس ، فلكل مكانه ، فضلا لو كان عدد الكراسى يزيد عن عدد الراغبين فى الجلوس ، فسوف يكون الوضع أفضل ...

فإذا ما حدث العكس ، وزاد عدد الناس عن عدد المقاعد ، فسوف يكون هناك تسابق ، والذي يحضر أولا ويسرع فى الجلوس ، هو الذى سوف يفوز .

الشئ نفسه ، عندما تجد أن عدد طلاب الثانوية العامة يفوق كثيرا عدد الأماكن المتاحة فى الجامعات ، فيكون هناك تسابق بالضرورة ، ويكون معيار التسابق هو " مجموع الدرجات " .

وفى الوقت نفسه ، لا بد أن نضع بعين الاعتبار أن الأعداد التى يعلن عن قبولها بالجامعات تفوق كثيرا إمكانات هذه الجامعات ، حيث يغلب على السياسات المعلنة - فى هذه الحالة فقط - استرضاء الجمهور بالإعلان أن كل ابن وابنة سوف يجد مكانا فى التعليم العالى ، ولو برزت الإمكانيات الحقيقية للجامعات ، فسوف تهبط أعداد المقبولين إلى النصف فى أحسن الأحوال .

ولما كانت جودة التعليم لها شروطها ومواصفاتها ، فإن من أبرزها أن يكون هناك توافق بين أعداد الطلاب وأعداد أعضاء هيئة التدريس ومقاعد الدراسة والمعامل والمكتبات والمساحات الخضراء وكافة التجهيزات والمساحات ، ومن ثم فإن النتيجة الطبيعية التى تترتب على عدم التوافق هى هبوط مستمر فى مستوى التعليم الجامعى ، أى هبوط مستمر فى مستوى القوى العاملة التى تتخرج لتسير مؤسسات الخدمة والإنتاج فى مصر ، وبالتالي هبوط مستوى التنمية ، لتتور عجلة الفقر الجهنمية ، فيؤدى ضعف التنمية إلى قلة الموارد ، وتؤدى قلة الموارد إلى تراجع فى إمكانيات الجامعات ... وهكذا .

والأمر نفسه لابد أن يحدث فى التعليم الثانوى ...

فلما كان مجموع الدرجات الذى يتيح للطالب أن يلتحق بالجامعة التى يريدتها ، والكلية التى يرغب ، إنما يُتأتى بالتعليم والتعلم ، فهذا يتطلب أن يزيد المعلمون فى جهدهم للتعليم ويزيد الطلاب جهدهم فى التعلم ، لكن هذا لا يحدث بدوره ، للأسباب نفسها التى تحدث فى الجامعات ، حيث تزيد كثافة الفصل عن الحدود الآمنة ، فضلا عن قصور فاضح فى الأنشطة ، ويجد المعلم أنه يعيش هوة واسعة بين الأجر المدفوع والجهد المطلوب ، فما يفعل؟

النتيجة الطبيعية أن يبطىء من الجهد المطلوب ، حتى يقرب من مستوى الأجر المدفوع ، ويترتب على هذا أن لا يحصل الطالب على التعليم المنشود ، فى الوقت الذى يشتد فيه السباق المرعب للحصول على مكان بالجامعة ، فماذا يترتب على هذا ؟

هنا تبرز " للسوق الموازية " للتعليم ... أو السوق السوداء ، تماما عندما تكون هناك منافذ معينة لبيع سلعة محددة السعر ، فلا نجدها بالموصفات المنشودة ، فيسرع فريق من المعلمين لعرض نوعية عالية المستوى من التعليم - قياسا لما يتم بالمدرسة - فى نظير سعر خاص ، ويتوالى السباق ، وتتوالى الأسعار فى الارتفاع ، حتى يصل الأمر إلى أن تتفق الأسرة المصرية ما يزيد على اثنى عشر مليارا من الجنيهات على الدروس الخصوصية ، تماما ، مثلما تنفق مثل هذا ، بل وأكثر على مكالمات المحمول ، وعلى مثلها فى المخدرات ، فنجد أن شطرا كبيرا من الدخل القومى يتبدد بهذه الصورة البشعة ، ونشكو بعد ذلك من الفقر وأن العين بصيرة والإيد قصيرة ، ونزعم أن مصر بلد فقيرة ، ولو شئنا الدقة لقلنا أن مصر بلد منهوبة !!

ولا تقتصر محنة الثانوية العامة على ما يرافقها من دروس خصوصية ، ولكن الأبعث هو هذه الأجواء التى تحيط بالامتحانات والقصص للعجيبة

عن تأخر أوراق الأسئلة ، واحتراق أوراق ، وأخطاء فى تسكين البعض من الطلاب فى التخصص المطلوب ، وصراخ يرافق أسئلة بعض المواد ، ونجد المسألة التى من المفروض أن تكون مسألة أكاديمية وفنية ، تكون مثار مناقشات وكتابات فى الصحف اليومية وعبر شاشات التلفزيون ، فهذا امتحان صعب ، وهذا خارج المقرر ، وذلك كذا وكذا ، وكل من هب ودب يدلى ببلوه ، وكأن المسألة هكذا لا تتبنى على علم وقواعد وأصول ! ولم لا؟ ألا نجد كثيرين يفتون فى المسائل الدينية بغض النظر عن أهليتهم العلمية ؟ وكذلك الصحية ؟ فلم لا يكون كذلك فى التربوية والنفسية ؟!

ثم تكشف الامتحانات عن الكارثة الحقيقية للتعليم فى مصر ... أنه لم يعد لدينا تعليم بالمعنى الحقيقى ... لقد تحولت جهود المدرسين الخصوصيين والمراكز الخاصة إلى تدريب الطلاب على مهارة الإجابة عن الامتحانات ، ومن ثم لم يعد الجهد هو أن نعلم التلميذ وأن يتعلم ، وإنما كيف يجيب على أسئلة الامتحانات ، إذ يكفى هنا أن يتدرب على الإجابة عن أسئلة خمس أو حتى عشر سنوات مضت ، وبالتالي لن يفلت أى امتحان جديد عما احتوته امتحانات السنوات الماضية .

وبالتالى من الممكن أن يحصل الطالب على درجات عالية ، لكن دون أن يكون هذا مؤشرا على أنه تعلم بدرجة عالية

لقد أصبحت الدروس الخصوصية ، وما يماثلها مما يتم فى المدارس أشبه بالحبوب المنشطة التى يتعاطاها بعض اللاعبين فى الملاعب الرياضية كى يتفوقوا تفوقا كاذبا ، وهذا ما نلمسه نحن أساتذة للجامعات عندما يأتينا هؤلاء المزعوم تفوقهم ، فإذا بهم غير ذلك ، ويمنعنى الأذب عن أصف حالهم الحقيقية التى نكتشفها ، فإذا بالجامعات تتجر بدورها لتمثل استمرارا لمصائب التعليم العام قبل الجامعى وتتحول للكليات إلى مدارس فى صورة أخرى !

لما إذا جئنا إلى ما سميناه علة " مجتمعية " قلنا أن هذه العلة تتمثل فى هذا الربط بين " الشهادة " و " الوظيفة " ، ولو أننا قمنا بتوصيف كل عمل وجعلنا مدى توافر مواصفاته فى المتقدم للوظيفة هى صاحبة الاعتبار الأول ، لخب هذا للتكالب .

وكم يشعر الإنسان بقترب كبير من الإحباط ، إذ من المفروض أن يتداعى أولوا الأمر من المسؤولين والعلماء والمتخصصين والمهتمين على حال هذا التعليم النكد ليتدارسوا أمره ، لكنه ، صدق الراحل إحسان عبد القوس ، فى نظر وزارتنا التى نكبتنا بها : لاشئ يهم !!

بعد أن وضعت

حرب الثانوية العامة أوزارها*

فى تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر السبت السادس والعشرين من يونية ٢٠١٠ هرعنت إلى الهاتف لأهتئ ابنتى بانتهاء امتحانات الصف الثانى الثانوى ، لا لأنها كانت تدرس فيه ، فهى قد اجتازتها منذ ربع قرن ،ولكن لأن حفيدتى - ابنتها- قد انتهت منه . كذلك سارعت إلى زوجتى ، لأكرر لها التهنة .كل ذلك ، على الرغم من أن النتيجة " الله أعلم " ،ولكن لأن عاما كاملا من العذاب والمعاناة قد ظللت بيتنا وبيت حفيدتى بغمامة من الهم والقلق والتوتر لم نشهد لها مثيلا فى تاريخ الأسرة بفروعها المختلفة ، فقد مررنا نحن بالثانوية العامة منذ خمس وأربعين عاما على وجه التقريب ،وكذلك مرت بها زوجتى ، الجدة منذ أربعين عاما ،ومرت بها ابنتى ، الأم منذ ربع قرن ،ولبنى منذ ما يقل عن ذلك قليلا ، حيث كان القلق والهم فى حدود " السواء الصحى " ، بحكم الطبيعة البشرية ،ولم ندفع قرشا واحدا لدرس واحد ، باستثناء شهر واحد فى مقرر واحد لكل من ابنتى وابنى ، أوائل الثمانينيات .

منذ أوائل العطلة الصيفية فى العام الماضى ، بدأ القلق يصيب ابنتى لأن الحفيدة انتقلت إلى الصف الثانى الثانوى ، فإذا بالبحث المبكر عن مدرسين خصوصيين ،وإذا بالأموال ترصد ،والتى لا يكفيها راتب الإبنة الموظفة فى الدولة ، فلا بد من تدخل القوى الكبرى للإعانة ،والتى هى هنا

* إذا كان هذا العنوان هو نفس عنوان المقال السابق ، إلا أن للتناول أتى من زاوية مختلفة ، حيث تعودنا أ، تظل القضية هى هى ، مهما مرت عليها أعوام عدة ، فلا يجد الكاتب إلا أن يعيد الحديث فيها ، ومقال هذه المرة نشر فى جريدة نهضة مصر فى

٢٠١٠/٦/٣٠

الجد والجدة.

ويصحب الدروس ، مشكلة للنقل ، فهذا مدرس فى مصر الجديدة ،ونذلك بمدينة نصر ، وهذا فى لقبة بوزلك العباسية ، ولابد من تنسيق بين المواعيد ، مما لابد من أخذه بعين الاعتبار فى الاتفاقات والمعاهدات التى تعقد مع المدرسين والمراكز الخاصة .

ثم هناك من يذهب بالحفيدة إلى هذا المدرس أو ذاك ، ثم يأتى بها ، فأين يكون الانتظار إلى أن تنتهى ؟

وهذا وذلك لابد له من أوقات راحة ، أو ظروف خاصة تحول بينه وبين المجئ ، هنا لابد أن تكون الأم الموظفة جاهزة لتقوم بالمهمة ، التى قد لا تيسر ظروفها دائما هذا ، ومن ثم لابد أن يكون الجد ، الأستاذ الجامعى العجوز ، جاهزا ليقوم أحيانا بالتوصيل ، ولابد كذلك من أن تكون الجدة ، الأستاذة الجامعية ، جاهزة أحيانا للتوصيل والانتظار ، فالأمر لا يخلو من ظروف هنا وهناك .

والإبنة ، وهى فى كل هذه " المواويل " مطالبة بأن تجهز الطعام لابنيها يوميا ، فكيف تستطيع ذلك ؟ يبرز هنا الاعتماد بدرجة أساسية على أكل " السوق " الجاهز ، بكل ما يحيط به من محاذير ، وهنا أيضا يمكن أن يبرز دور جديد للجدة ، فى أن تقوم هى ، أحيانا أيضا بالمهمة !

هنا ظهرت الحاجة إلى تخصيص تاكسى أو سيارة بسائق .. وهذا أمر له تكاليفه التى يستحيل أن تتحملها طاقة الأم المادية ، فيبرز هنا دور الأب الداعم ، ويبرز التساؤل : ترى ماذا كان يمكن أن يحدث لهذه الأم لولم يكن لها أب يمكن أن يساندها ماديا ؟! أليس هناك عشرات ، بل مئات الألوف من أبناء الفقراء فى الوسط الطلابى !!؟

وأحيانا ما تفرض الظروف تجمعا لمناسبة اجتماعية ، هنا ترتفع للتحذيرات : إلا " نور " - الحفيدة - فهى فى الثانوية العامة !

وأحيانا ما يشتد بى الشوق لزيارة ابنتى وولديها ، فيجئ التحذير : لتكن
زيارتك خفيفة ، لا تتعدى دقائق ، ف " نور " فى الثانوية العامة !!
حتى لقد رأيت فى المنام مرة ، أن النذر قد أنتت بيوم القيامة ، فهُرع
الآباء والأمهات يدعون الله عز وجل أن يمهلم حتى يخلص أولادهم من
امتحانات الثانوية العامة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله !!

لا أريد أن أستطرد فى التفاصيل ، فمعظم البيوت المصرية مرت بهذه
الخبرة المؤلمة الحزينة ، وما هو أدعى للحزن القومى حقا ، هو أن الكثرة
ربما لا يجدون ما توفر لنا من قدرة على الإنفاق ، رغم أننا لا نعد من
الأثرياء ، فأستاذ الجامعة ، وخاصة فى كليات التربية معروف دخله الذى
يضعه ، ربما فى شريحة " محدودى " الدخل ، بعيدا بعض الشئ عن
الجمهرة الكبرى من المصريين الذين يقعون فى شريحة " مهودى "
الدخل!!

ما الذى حدث عبر هذه السنوات الطوال ، والمفروض أن الخط البيانى
للتقدم والتطور من شأنه أن يخفف ويقلل ، إن لم يمح مثل هذا القلق والهم
والغم ؟

لقد كتب البعض مندهشا من أنه لا يرى مثل هذه الظاهرة فى الكثرة
الغالبية من دول العالم ، حيث أصبحت الثانوية العامة فى مصر معلما
رئيسيا تشغل به كل أجهزة الإعلام ، ومعظم البيوت المصرية ؟ ولماذا نفرود
نحن بمثل هذه الظاهرة المرضية ؟

الأمر لا يرجع إلى " طبعة " خاصة فى المصريين ، وفى مصر ، وإلا
لوجدناها فى أجيالنا وما قبلها ، وفى أجيال أبنائنا الكبار ..

هى إذن ، ظاهرة طارئة ، كأنها " معركة " ، هدأت فيها قعقة السلاح
، وخمدت النيران ، ومثل كل المعارك الكبرى ، لا بد لنا من التوقف لتأمل
أسباب النصر والهزيمة!!

إننا إذ نشير إلى ثلاثة من الأسباب المهمة ، فإننا نشير في الوقت نفسه إلى سبل الحل والعلاج ، وممن ثم فلا يصيح بنا أحد متسائلا : ولين الحل ؟ أنتم تتحدثون عن المشكلات ، دون أن تقدموا حولا !

ننظر إلى مرحلة الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية وممن الإعدادية إلى الثانوية ، هل نلمس قلقا وهما ؟ كلا ، لماذا لأن كل الحاصلين على الابتدائية على وجه التقريب يمكن أن يجدوا مكانا فى المدارس الإعدادية ، وهكذا الأمر بالنسبة للحاصلين على الإعدادية وممن ثم فالمسألة تدخل فيما هو معروف فى عالم التجارة والاقتصاد : عرض وطلب ، إذا قل للعرض عن الطلب ، لابد أن يرتفع سعر السلعة.

والملاحظ أن مصر ، ظلت منذ عام ١٩٠٨ ، حتى نهاية القرن العشرين لا تشهد إلا ثلاثة عشر جامعة حكومية ، فى الوقت الذى لابد أن شريحة الطلاب الذين تقع أعمارهم عند سن القبول بالجامعة قد تضاعفت ما يزيد عن عشر مرات.

لو كان لديك خمس كراسى ، تريد أن تجلس عليها خمس أشخاص ، فإن تكون هناك مشكلة ، لكن لو زادت الكراسى واحدا ، وزاد عدد الأشخاص اثنين ، فسوف تبدأ المشكلة بوالتي لابد أن نتفاهم ، لو ظل التزايد بمثل هذه النسبة المختلفة .

والحل هنا معروف لا يحتاج إلى بيان ، لكن الغريب - وقد لا يكون غريبا - أن سياسة وزارة التعليم العالى تتجه إلى تقليص أعداد المقبولين فى الجامعات الحكومية ، فهل يتفق هذا مع المنطق ؟ إن كنت تقصد " المنطق الوطنى " ، فهذا يتناقض معه فعلا ، لكن ، إن كنت تقصد " المنطق التجارى المتوحش " ، فلا تعارض ، فهذا سيزيد سوق الجامعات الخاصة ننعاشا وكذلك صور للتعليم الجامعى الخاص التى أنشأتها الدولة لتفك أزمة المصريين الوطنيين الحقيقيين ، وهم أبناء الأغنياء !!

العلة الثانية فى أزمة الثانوية العامة ، هى فى وظيفة التعليم الثانوى ، فمن المعروف أنه إما يؤهل للحياة أو يؤهل للتعليم العالى ، أو للإثنين معا . وقبل عشرات السنين ، كانت الكثير من الأعمال فى مصر لا تتطلب أكثر من حسن القراءة والكتابة ، وبعض الشئ فى اللغة الإنمجليزية ، فضلا عن إتقان الحسابات ،ومن ثم كان الحاصل على الثانوية العامة يمكن أن يجد عملا فى سوق العمل كـ " باشكاتب " ، لكن دنيا العمل تغيرت تغيرا مذهلا ، واصبحت تعتمد على كم مغاير من المهارات والمعارف والأساليب ، مما لا مكان له فى برامج المدرسة الثانوية ،ومن ثم فالحاصل على شهادتها فقط ، ليس أمامه - كما يقولون - إلا أن " يبيلها ويشرب ميتها " ، وبالتالي لم يبق للمدرسة الثانوية إلا وظيفة واحدة ، ألا وهى الإعداد للجامعة ،ومن ثم يصبح الهدف الوحيد لكل من التحق بالتعليم الثانوى أن يواصل إلى ما بعده من صور التعليم الجامعى .

ومن هنا فإن ما يسمونه " مشروع تطوير التعليم الثانوى " بجعل الثانوية العامة شهادة منتهية بذاتها ، إذا لم يصحبه تطوير لبرامجها بحيث تعد للحياة ،وللتى منها سوق العمل ، فإنه يصبح عبثا ، لأن هؤلاء الذين لن تتح لهم فرص الالتحاق بالجامعة ، سوف " يصيعون " فى الشوارع ،ويصبح ما أنفق عليهم هدرا مؤسفا .

العلة الثالثة ، هى ما شهدته العملية التعليمية فى مصر من تراجع خطير ،ومثلما كان يحدث عندما كنا نحتاج إلى عملة نقدية أجنبية ، فلا نجد فى السوق الرسمية حاجتنا ، نتجه مباشرة إلى السوق السوداء ، متحملين ارتفاع الأسعار مهما كان ، حدث هذا بالنسبة للعملية التعليمية ، حيث لم يعد الأبناء يتعلمون ما يجب أن يتعلموه ، وبالكيفية التى يجب أن تكون ،وبالقدر المفروض ، فماذا تكون النتيجة ؟ الاتجاه إلى السوق السوداء ...للدروس الخصوصية ،ولأن الخدمة التعليمية تزداد تراجعا ، يزداد الطلب على الدروس ، فتشتعل الأسعار .

وهذا الجانب بالذات ، من الصعب أن نوفيه حقه في جزء من مقال ، لأنه يضرب بجذوره في عملية إعداد المعلم ، وفي المناهج التعليمية ، وفي المباني المدرسية ، وفي اقتصاديات التعليم ، وفي الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية ، وفي الكتاب المدرسي ، ورواتب المعلمين ، وفي نظام الامتحانات ، بعبارة واحدة ، كل عناصر منظومة التعليم .. لا نقول ذلك تهربا ، فمئذ أن بدأنا الكتابة على صفحات الصحف في السادس من يناير عام ١٩٧٠ بجريدة الأهرام ، ونحن لا نكف عن الكتابة .. آلاف المقالات ، ومئات الدراسات ، وعشرات للكتب عن شخص ، وننبه ، ونرشد ، لكن تبرز لنا تلك الحقيقة المؤلمة:

لقد أسمعت إذ ناديت حيا لكن ، لا حياة لمن تتادى

وآخر الأمثلة المفسرة ، هذا الذي بدأنا نشهده على يد وزير التربية .. هكذا اللقب الرسمي ، والذي كتبته بصعوبة (أى من غير نفس) ، إذ للحقيقة التي تتكشف لنا يوما بعد يوم هي أنه يبرهن ، لا أنه " جنرال التعليم " ، إذ صرت أقول بينى وبين نفسى : " يا ريت " ، لأن ما أراه حقيقة هو " شاويش للتعليم!!"

جودة التعليم

بين العربة والحصان * !؟

أن تكون أفضل وأحسن اليوم مما كنت عليه بالأمس ، فهذا أمل ورغبة إنسانية قلما يفلت منها إنسان

بل وأن تكون الأفضل والأحسن ، فهذه ، وكأنها جزء أساسى من فطرة الإنسان التى فطره الله عليها ..

ومن هنا كان التطور ، ومن هنا كانت النهضة وكان الرقى فى مختلف مجالات الحياة الإنسانية .

وهكذا يمكن أن تكون " جودة التعليم " هدفا لا ينبغى أن نختلف حول ضرورته ، مهما كانت هناك من تحفظات لدى البعض وتشكك ليس هنا مكان بيانها ومناقشتها .

وحتى يمكن لك الحكم على هذا التعليم وذلك أنه يحقق جودة ملحوظة ، فلا بد أن تكون هناك " معايير " يمكن بناء عليها أن تحكم .

لكن ، يظل هناك تساؤل مهم يتعلّق بكيفية بناء هذه للمعايير . ولنسق مثلا بسيطا : أسرة مكونة من أب وأم وثلاثة أبناء ، يعيشون فى شقة من غرفتين ، فى منطقة مكدسة بالسكان ، شوارعها إنما هى أزقة يصعب أن تمر بها سيارة ، ولا يخلو يوم على وجه التقريب إلا وتتفجر للمجارى أو تنقطع مياه الشرب أو تنقطع الكهرباء . وأنا فى هذا لا أقدم صورة سوداوية ، وأعلم علم اليقين أن هناك أناسا ربما يعيشون معيشة مناقضة لهذا الحال تماما ، لكن الذى تؤكد وقائع الحال أن الكثرة الغالبة من أهل مصر هذه حالهم التى وصفت .

* نشرت بجريدة نهضة مصر فى ٢١/٤/٢٠١٠

ولنفرض أننا أردنا أن نضع مشروعاً للارتقاء بحال منطقة هذه حالها
التي وصفت ، مما يستلزم أن نضع معايير لذلك تضبط الجهود المبذولة
لتحقيق هذا الهدف ، فكيف يتم هذا ؟

هناك الاتجاه غربا ، مثلا ، لنقتبس ما وضعه أهل الغرب من معايير ،
حيث أن معظم الشواهد تقول بأن أهل البر الغربي يعيشون معيشة راقية
ناهضة ، مما يحلم به ملايين البشر .

وهناك اتجاه ، لا يتجه غربا ، ويؤكد أنه " وطني " يستتبط معايير
وطنية ، فيخلص إلى مجموعة دراسات وكتب يستعين بها ، ويعقد لجنة أو
لجانا لوضع هذه المعايير .

الحق أن الواقع الفعلي لا يتضمن غير هذين السبيلين ، وفي بلادنا غالبا
ما يتم المزج بينهما ، وأحيانا ما يضطر القوم إلى " تمصير " بعض
المعايير ، فهل هذا سليم ؟

لكن هناك اتجاها ثالثا ندعو إليه ، ونأمل تبنيه ، وهو أن يرتكز المعيار
على دراسات ميدانية ، مستمرة ، طويلة ، متعمقة ، ومن ثانيا مثل هذه
الدراسات الميدانية ، نستتبط المعايير التي يمكن أن نقيم بها واقع حال
الأسرة المصرية .

المعايير هي صورة من صور المثالية ، فمجموعة المعايير التي
توضع ، مثلا للمدارس الابتدائية أو لمجموعة كليات هي تمثل " ما ينبغي
أن يكون " ... هي أشبه بمدينة فاضلة مثل جمهورية أفلاطون أو آراء أهل
المدينة الفاضلة للفارابي .

بالنسبة للمثل ، فلا بأس بأي حال من الأحوال أن تكون المثالية مفارقة
للواقع ، فإن يكون الإنسان صادقا ، هذا ما ينبغي أن يكون ، لكن الواقع
ينبئ بأن الكثرة الغالبة من الناس تمارس صورا ومستويات من الكذب لا
حصر لها ، ومع ذلك نظل نرنو إلى مثال الصدق ، إذ أن التسليم به وإقراره
عقلا ، يحفزنا دائما على تذكره ونحن نتحدث ونسلك مع الناس ، ويحفزنا

هذا دائمه على أن نكون بذلك " صادقين " .ورغم أن تحقيق مثالية الصدق لا تتوافر دائما ، كما ينبغي أن يكون ، وفي كل الأحوال ، لكن هذا لا يفقدنا الثقة في قيمة الصدق ، وضرورة العمل به ،وأن يظل مثلا يرشدنا وينبهنا ويوقظ ضمائرنا ، إن هي انحرفت إلى هنا أو هناك ، مما يمكنكم أن يباعد كثيرا بيننا وبين المثل الأعلى .

وعلى الرغم من أن : الكذب ملأ حياتنا الاجتماعية والفردية بنسب عالية ، لكن أن تكون صادقا دائما ليس عصيا على التحقق ، فمثال الصدق ونموذجه إذا كنا قد قلنا أن المثل مفارقة للواقع ،إلا أننا نفر في الوقت نفسه بأن تحقيق هذا وذاك منها " ممكن " .

نعود مرة أخرى إلى مثالنا بالنسبة لحالة أسرة مصرية ، فهل يجوز أن نضع معايير ، نطبقها على ما هو قائم، فنقول ، مثلا ، بأن يجب أن يكون لكل فرد في الأسرة حجرة خاصة به ،وأن تكون المرافق متوافرة ،عالية المستوى ،ومستمرة ، كما لا بد أن تتوافر حديقة ،ولو صغيرة ، حتى يتمتع الناس باستنشاق هواء نظيف ،وأن يحصل كل فرد على كذا وكذا وكذا من العناصر الغذائية المختلفة ،وأي يقل دخل الأسرة عن كذا ،وأن تتوافر سيارة للأسرة حتى يمكن التنقل من خلالها إلى مواضع مبتغاة من قبل هذا وذاك من أفراد الأسرة...إلخ

لو طبقنا هذا المعيار على الأسرة التي أشرت ، فسوف تفشل في الحصول على الاعتماد باعتبارها أسرة جيدة !

لكن ، هناك طريق آخر ،ألا وهو " التدرج " و " تعدد المعايير " ، فلنخطط ، مثلا لأن يكون سكن الأسرة في ثلاث غرف لفترة زمنية معينة ، ثم نخطط لأن تسير الأمور بحيث نصل بعد مدة يتفق عليها إلى الأمل المنشود .

كما لا بد وأنا أضع للمعايير ، أن يكون هناك نموذج لمدارس الحضر
بآخر لمدارس الريف ، بل نسلم باختلاف نموذج الزمالك وجاردن سیتی
عن نموذج شبرا وبولاق ، وهى كلها من مناطق الحضر .

طبعا سيهب للبعض على الفور بأننى بهذا إنما ، ربما وبدون أن أقصد
أكرس للتفاوت الاجتماعى والطبقية البغيضة، لكننى أؤكد أن الذى يطبق
معايير موحدة على الجميع يظلم للمناطق الفقيرة وأهلها ، لأن التفاوت يمكن
أن يكون محوه ، أو التقليل من سوءه متضمنا فى عملية التخطيط والتدرج
، فتعلو جرعة التطوير فى المناطق الفقيرة ، بينما تقل فى المناطق
الأرستقراطية .

ولنتظر على سبيل المثال فى بعض المعايير التى وضعت لبعض
الكليات..

فقد جاء منها معيار يقول بضرورة أن " توفر الكلية وسائل انتقال
مناسبة للطلبة فى حالة الضرورة " ، فهل يتخيل أحد أن هذا ممكن بالنسبة
لأى كلية حكومية فى مصر ؟ إنه يتحقق فى الجامعات الخاصة ، وربما
تمكنت بعض كليات ، قد لا تزيد على أصابع اليد الواحدة من توفيره ، لكنه
مستحيل فى الجامعات الحكومية ، وبالتالي فلن تجد فى مصر كلية يمكن أن
تحصل على أى درجة فى التقويم بالنسبة لهذا المعيار . وهو أيضا يتحقق
فى كثير من الجامعات الغربية ، مما يرسم علامات استفهام حول مصدر
هذا المعيار ، هل هو مناسب للمجتمع المصرى ، أم تم نقله من مجتمع آخر
مغاير تماما ؟

ويجئ معيار آخر ، يقول " تتفق سياسات قبول الطلبة مع رسالة الكلية
وأهدافها الاستراتيجية " ، فمثل هذا المعيار لا يضع بعين الاعتبار بالضبط
الأحوال المصرية التى تشير إلى جهة لا وجود لها على وجه التقريب فى
الجامعات الغربية ألا وهى للمجلس الأعلى للجامعات الذى يحدد كل عام ما
يمكن قبوله فى هذا القطاع أو ذلك . صحيح أنه قبل ذلك يستطلع رأى

للكليات ، لكن الكلمة الفصل النهائية هي بيد المجلس الأعلى ، فضلا عن وجود مكتب التنسيق ، الذى لا تعرفه نظم التعليم للجامعى الغربية ،ومن ثم ، ترى هذا المعيار تفوح منه رائحة النقل الذى لا يضع فى اعتبار الأحوال المصرية .

وانظر إلى معيار آخر يقول " تكفل الكلية حرية للفكر والرأى والتعبير " ، وهو أمر يثير الدهشة حقا ، فالكل يعرف أن هذا إذا كان أملا ومثالا ، فإن أحوال المصريين تتناقض تماما مع هذا ، إلا إذا فهمنا حرية الفكر والرأى والتعبير فقط فى موضوعات المقررات التى تدرسها الكلية ، أم ما يتصل بالشأن المجتمعى العام والهموم القومية ، فلن تجد كلية فى مصر يمكن أن تحصل على أى درجة فى هذا.

وما يتصل بهذا أيضا هو معيار يقول " تتبنى الكلية نمطا قياديا ديمقراطيا يشجع على المشاركة وإبداء الرأى " ، إذ كيف يتخيل أحد إمكان حدوث هذا إذا كانت قيادات الكليات نفسها تخضع لاختيارات أمن الدولة ، حيث يكون النموذج المفضل لديها هو نهج " المسايرة " لا " المغايرة " ، فهل يمكن أن تحرص قيادات كان هذا معيار اختيارها أن تفعل العكس ؟ إن هذا بالضبط هو طلب من فاقد شئ أن يعطيه !؟

وتجد مجموعة من المعايير التى يشترك الالتزام بها عند اختيار القيادات الأكاديمية بالكلية ،وهى بالفعل معايير جيدة للغاية ، لكن ما نشدد عليه هو تغافل الواقع التعليمى المصرى ، إذ لا يوجد ضمن هذه المعايير معيار " الأقمية " ، مثلا فى اختيار رؤساء الأقسام ،والذى يعتبر صمام أمان إلى حد كبير من وقائع محتلمة تقوم على الوسطة والعلاقات الخاصة ،والارتباطات الأمنية ...

وهكذا ، نعود إلى التساؤل القائم فى عنوان المقال ، أين نضع الحصان؟ أمام العربة أم وراءها ؟

إن هذا كناية عن نهج الإتيان بمعايير تعلو كثيرا على واقع الأحوال ،
بينما المفروض أن يسبق هذا دراسة لواقع الحال ، واستنباط معايير منه
تستهدف ألا يبقى الحال على ما هو عليه ، بل يتقدم ، وبخطط تدريجية ،
ولو باختلاف بين قطاع وآخر ، كما نرى على سبيل المثال الأمر الخاص
بنصيب الأستاذ من الطلاب في كليات للتجارة والطب ، فالهوة واسعة للغاية
، بحيث لا ينبغي أن تنادى بأن نصيب الأستاذ من الطلاب ينبغي أن يكون
كذا ، وهكذا الشأن في جوانب أخرى متعددة ، إذ لابد من دراسة لواقع
للحال الذي نريد الارتقاء بجودته ، ونستنبط منه ما يجب أن يكون ، بحيث
لا يكون مفارقا إلى درجة تصل به إلى سماء لا يطار لها على جناح ولا
يُسعى إلى قدم !!

العنف فى مجتمع التعليم*

لا أظن أن هناك علاقة وثيقة بين الأمرين ، لكن ، ما العمل ، وقد تعالت وتيرة أمر وتدافعت كثرة وشدة ، بعد ظهور الأمر الأول ؟
أما الأمر الأول فهو تصريح سبق أن أعلنه وزير التربية بأن هيئة المدرس ضاعت منذ أن تم منع الضرب فى المدارس ، وإن كان الرجل قد حاول بعدها أن " يُجَمَل " للتصريح بأن قصده كان كذا وكذا مما خفى على الذين قرأوه وسمعوه .

وبالنسبة للأمر الثانى فهو هذا التزايد الملحوظ لحوادث العنف بين معظم أطراف المجتمع التربوى ، وأطرافه الأربعة : المعلم ، والتلميذ ، والإدارة ، وولى الأمر ، ودعونا نتوقف أمام فترة قصيرة للغاية وهى تبدأ من ١٨ مارس ، إلى ٢٨ منه ، العام الحالى ، لنستقرئ " عينة " مما نشر ، مع وعينا بحقيقة الحكمة القائلة " وما خفى كان أعظم !!

فى جريدة الشروق ، فى ١٨ مارس أن والدة طالب بمدرسة ابتدائية بالسويس تقدمت ببلاغ متهمه أحد مدرسيه بسحله على سلاّم طابقين من المدرسة والاعتداء عليه بالضرب بواسطة عصا ، مرفقة تقريراً طبياً من مستشفى السويس العام بإصابات بالغة .

وفى سياق الخبر نفسه بالشروق عن محافظة الشرقية أن مستشفى الجامعة استقبلت مُدرسة فى حالة إغماء ومصابة بحالة انهيار بعد الاعتداء عليها من قبل أحد أولياء الأمور " رجل أعمال " وسبها بألفاظ جارحة ، ومحاولة ضربها بكوب زجاجى ، ورد ولى الأمر بأن المدرسة كانت قد ضربت ابنته بمسطرة حديدية مما أصابها بحالة نفسية سيئة .

*جريدة نهضة مصر ٢٠١٠/٤/١٤

وقبل هذا وذلك - كما جاء أيضا بالخبر - تنكير بما شهدته منطقة حي السلام بالإسماعيلية من مشاجرة دامية بين طالب ثانوى ، وطالب إعدادى حيث سخر أحدهما من حلاقة شعر زميله ، ليتطور الأمر إلى تسديد أحدهما طعنة نافذة بالقلب لزميله بمطواة أخرجها من طيات ملابسه أردته قتيلا !!
وفى أهرام لليوم نفسه أن طالبا بالصف الثالث الثانوى بمدرسة صناعية لقي مصرعه أمس (١٧ مارس) أثناء مزاحه مع مُدرسه الذى أراد مداعبته فدفعه فسقط من الدور الثالث بالمدرسة .

وفى العشرين من مارس نشرت " المصرى اليوم " أن مدرسة خاصة بالجيزة شهدت اعتداء مدرس بالركل على طالب فأصابه بكسر فى نراعه ، فيما اشتبك طلاب مدرسة ثانوية فنية بالمنيا مع آخرين من مدرسة فنية فى مشاجرة بالشوم والحجارة ، حيث شارك فى التشارج أبناء قريتى الطالبين المتنازعين !

وفى أهرام ٢٠ مارس ، نشرت الأهرام تحقيقا قال فيه رئيس محكمة الأحداث مؤكدا أنه من خلال القضايا التى تعرض أمام محاكم الأحداث نجد أرقاما مخيفة ووقائع مأساوية تحمل فى طياتها دلالات تنذر بكارثة مستقبلية كبيرة ، فمن بين نوعيات عديدة من الجرائم نجد أن قضايا المخدرات تحتل المرتبة الأولى فى قضايا الأحداث ، كما نجد أن ٩٠% من المتهمين هم من طلاب المدارس !!

وفى عدد ٢١ مارس ، جاء بالمصرى اليوم أن طالبا فى المرحلة الثانوية فى الدقهلية لقي مصرعه ، حيث حرض زميل له بلطجيا للانتقام منه لرفضه مساعدته على الغش أثناء الامتحان التجريبي ، وكانت الطعنة بسكين حاد فى الرقبة .

وفى عدد ٢٤ مارس ، نشرت الجريدة نفسها " مجموعة " من الوقائع ، ننقى منها : طعن طالب بمدرسة ثانوية بكفر الشيخ زميله بمطواة بسبب خلافات بينهما ، حيث تسبب فى إصابته بجروح قطعية فى البطن والصدر

والرقبة ،وفى معهد أسوان الابتدائى الأزهرى اعتدى مدير المعهد بالسب على ولىة أمر تلميذة أثناء توجهها للاستفسار عن سرقة تليفون محمول خاص بابنتها .

وفى عدد ٢٦ مارس " مجموعة " أيضا من الحوادث ، ننتقى منها :اتهام ولى أمر تلميذ إعدادى فى أسوان مدير المدرسة بالاعتداء بكوب زجاجى على نجله الذى أصيب بجرح قطعى فى الراس لوقوفه خارج الفصل .

وفى بنى سويف صفت مديرة مدرسة إعدادية مندوب التغذية على وجهه عندما طلب الاطلاع على نسبة الغياب لتوزيع الوجبات الغذائية على الطلاب ، ولم تكف المديرة بذلك بل تعدت عليه بالضرب العصا أمام الطلاب والمدرسين .

وفى جريدة الوفد ، ٢٤ مارس ، أن أم تلميذ بمدرسة بالإسكندرية توجهت إلى المدرسة تشكو من أنها لا تستطيع دفع مصروفات ابنها حيث مات والده ، وفوجئت الأم بمدرسة تبصق على وجهها ، وتضامن بعض المدرسين مع زميلتهم وجروا الأم فى فناء المدرسة وألقوها فى الخارج .

وقد يكون العنف موجهها إلى الذات ، ففى ٢٥ مارس نشرت الدستور أن تلميذا بالصف الابتدائى بالمنيا شنق نفسه بواسطة حبل بنافاذة غرفة نومه عقب معايرة أمه له بالفشل والرسوب !

وفى نفس عدد الدستور طعن طالب بشبرا بمدرسة ثانوية صناعية مُدرسه بطعنيتين بمطواة ، بعد أن عنفه المدرس بمضغه اللبان والحديث مع إحدى المدرسات بطريقة غير لائقة بعد حضوره متأخرا

وفى يوم ٢٨ مارس ، نشرت للدستور أن عميد كلية التجارة بجامعة الإسكندرية ووكيلها ، قاموا بالاعتداء على طلاب منسوبيين للإخوان المسلمين الهوية " بلطجية " ، قاموا بالاعتداء على طلاب منسوبيين للإخوان المسلمين الذين كانوا ينظمون حملة : " ومن أحيائها " التى تهدف لشراء جهاز تنفس صناعى للمحتاجين وإهدائه إلى مستشفى الجامعة (وكان أمر مثل هذا قد

تكرر أكثر من مرة فى جامعة عين شمس عندما كان وزير التربية الحالى رئيسا لها).

هذه " قطرات " من بحر تغرق فيه مؤسسات أنشأها المجتمع " لتربية " الأبناء ، فإذا ببعضها يكون موضعا لقتلهم أو إهانتهم هم وأولياء أمورهم ! إن من الصعب حقا أن نفى القضية حقها من خلال مقال ، فهى تحتاج إلى دراسة ، وإن كانت الدراسات قد أجريت بالفعل من قبل ، ومع ذلك فليس لنا إلا أن نكرر " من يرى ومن يسمع ؟ " ، فلا بد أن يشير رئيس الجمهورية إلى ضرورة اتخاذ إجراء ، وإلا ، فلا حياة لمن ينادى !

بل إن وزير التنمية الإدارية نفسه ، كما نشرت المصرى لليوم فى ١٨ مارس أكد أن الحكومة غير جادة فى جعل التعليم من أولوياتها ، ويكمل هذا ما جاء على لسان الدكتور فاروق الباز ، فى عدد الصحيفة نفسه من ربط بين تطور وتنمية مصر ، والإنفاق على البحث العلمى والتعليم .

إن أبسط ما يمكن أن نشير إليه فى هذا المقام بصدد عنف التعليم ، هو العودة إلى التشبيه الشهير لبراد الشاى ، لو تصورنا ألا تكون به فتحة تهوية ، وتركنا الماء بداخله يغلى ، فالنتيجة الطبيعية هى الانفجار ، إنها سنة إلهية تسرى فى كل الظواهر المادية والبشرية .

والمجتمع المصرى يعيش منذ عدة عقود حالة من القهر تكتم الأنفاس ، قد لا يكون أفراد المجتمع المدرسى منغمسين فيها بطريقة مباشرة ، ولكن المناخ المجتمعى العام يتسلل بجراثيم القهر إلى الجميع ، فإذا بما يعرف فى علم النفس " بالتوحد مع المعتدى " ، حيث يصبح كل فرد " فرعوناً " يريد أن يفرض ويحتكر ويستبد ويستغل .

ومن جانب آخر فالدولة نفسها تمارس عنفا مؤسفا ، فما من تجمع من أفراد المجتمع يتجمعون احتجاجا ، أو مطالبة بأمر ما إلا وتجد حشودا من جنود الأمن المركزى مدججين بالسلاح والهرافات الغليظة ، لا يتورعون عن الضرب بكل قسوة ، وكثيرا ما يرافق هذا اعتقالات ، وما يحدث أثناء

الاعتقالات من إهانات وصور تعذيب يندى لها الجبين ، لم نرى مثلها أيام
الاحتلال البريطانى !

ويكفى نمونجين حدثا مع أرفع مستويات المجتمع المصرى ، ففى
جامعة القاهرة ، عندما أراد بعض الأساتذة مجرد أن يقفوا أمام الإدارة بغير
ضجيج ولا حركة ، جهزت الجامعة مئات طلاب التربية العسكرية يقفون
فى نفس الموقع ،بينما سبق لهم من قبل أن أقاموا الدنيا وأقعدوها ردا على
ما قيل عن مليشيا عسكرية فى الأزهر ، و ما كانت إلا طابورا رياضيا .
كذلك فقد سعى عدد من المحامين المحترمين أن يقوموا بمحاكمة شكلية
للحزب الحاكم ، فإذا بقوات الأمن المركزى تحاصر وتغرق بالمياه وتغلق
الأبواب وتعتقل!

وهل نذكر بما يحدث تحت قبة البرلمان من رفع للأحذية وتعارك ،
واستخدام ألفاظ بعضها نستهنج حدوثه فى الشارع ؟! بل ويحدث أن تفرع
آذاننا ألفاظ غير مهذبة من وزراء ، ولا يعقبا ، ولو حتى اعتذار ، لا
عزل من الوظيفة ومحاسبة!!

إن صغارنا عندما يرون كبارنا يفعلون هذا ، فلم لا يقلدونها فى العنف
والاعتداء ؟!

والقهر قد يكون بتضييق الأحوال المعيشية ، حتى لقد قالوا فى الأمثال "
الجوع كافر " ، ولست بحاجة لأن أسوق أمثلة للتدهور المتتالى لأحوال
الكثرة الغالبة من أبناء المجتمع ، فى الوقت الذى تمتلئ الصحف فيه
بإعلانات ضخمة عن المنتجعات والقرى السياحية والأرقام الفلكية للمساكن
، ودلالة هذا وذلك على استئثار أعداد محدودة بالكىم الأكبر من الثروة ،
ويبلغ الخداع نروته ، عندما يكذب المسئولون الكبار بادعاء أن الحال
يتحسن ، ويستلنون على ذلك بتزايد نسبة النمو ، دون أن يقرنوا ذلك
بالطرف الآخر للمعادلة ألا وهو " إلى من تذهب هذه النسبة الزائدة " ؟ وهو

ما يعرف " بتوزيع الدخل " ، حيث يكون متوسط الدخل معيارا خادعا إلى حد كبير .

قد يقول البعض أن للعنف موجود على سبيل المثال أيضا في الولايات المتحدة ، بينما هي منارة ديمقراطية وحرية لمواطني الداخل ، فضلا عن أنها من المجتمعات المتقدمة والمرفهة ، بغض النظر عما تعانيه حاليا من أزمة مالية ، فنقول أن العنف هناك له أسباب أخرى ، لا محل لبيانها هنا ، تتصل بمنظومة القيم الأخلاقية والدينية ، وغياب أو ضعف مؤسسة الأسرة ، التي هي تربية التربية الأصلية ، مع ضرورة الوعي بأن هناك طبقات مطحونة وأعداد غير قليلة يعانون للفقر .

نتائج مريبة..؟!*

لا أدري حقا ، لماذا شعرت بشئ من الريبة والشك وأنا أستمع إلى نتائج الثانوية العامة هذا العام الحالي؟ نحن لا نقطع بما نقول ونؤكد ، ولا نشكك في أحد ، ولانحاسب النوايا ، لأننا ببساطة شديدة لا نملك أدلة مادية على بعض ما نشعر إزاءه بريبة وشك ، ولكننا شعرنا ببعض الهواجس ، وارتسمت أمامنا بعض علامات الاستفهام التي تبحث عن إجابة ، وجدنا أن من حقنا أن نعبر عنها ، بحثا عن اليقين الذي عنده يطمئن القلب ويفتتح العقل .

هذا العام ٢٠١٠ هو عام يمر مثلما مرت أعوام كثيرة سابقة ، تجري فيها الامتحانات ، وتظهر عقبها النتائج ، ومن المعتاد أن من لم يحصلوا على ما كانوا يأملون من نتائج يشكون فيها ، والراسبون عادة ما يلقون بالذنب على أسباب خارجية ، وهو ما يكشف عن مرض فكري مستوطن لدينا ، حيث قلما نبحث عن العلة في داخلنا ، ونشير على الفور إلى جهة خارجنا نحملها المسؤولية ، وهو ما اشتهر بنظرية المؤامرة .

فهناك بعض المؤشرات هي التي نثرت علامات الدهشة والاستفهام أمامنا ، فمنذ عدة شهر تناقلت الصحف تصريحاً لوزير التربية يعد فيه من يحصل على ٨٥% بأنه سوف يحتل ما يريد من مواقع فيما يسمى بكليات القمة ، ووجه الغرابة هنا ، أن من كان يحصل على هذا المجموع طوال عقد ونصف ماض ، كان يبكي ويندب سوء حظه ، خاصة إذا كان من التخصص العلمي ، على أساس أن الكليات المرموقة تكاد تقف في حدود القبول بها عند أواسط التسعينيات ، وربما تتجاوزها إلى أعلى ، فماذا يكون معنى هذا التصريح السابق ، خاصة وأن نتائج العام الحالي جاءت بالفعل أقل مما كان

*جريدة نهضة مصر في ٢٠١٠/٧/١٤

من قبل ؟

وما لا يقل عن ذلك أهمية فإن التنبؤ له قواعده المعروفة وهو عادة ما يعتمد على اتجاهات الوضع الحالية والسابقة ، وهذا التنبؤ لوزير التربية لا يتسق مع هذه القاعدة . وفضلا عن ذلك ، كيف يمكن لمسئول تعليمي أن يتنبأ بأرقام بعينها في النتائج إلا إذا كان هذا مؤشر لأمر في نفسه ، أو كان قد عقد العزم على تنفيذه ؟

ومنذ فترة قصيرة أيضا صرح رئيس مجلس الشعب ، والذي كان وزيرا سابقا للتعليم ، بما معناه أن الجامعات المرتفعة لطلاب الثانوية العامة علامة سوء حال للتعليم وليس للعكس كما قد يظن كثيرون ؟ أنا شخصيا تعجبت من هذا التصريح أيضا ، ذلك أن ظاهرة الارتفاع غير المعقول في الجامعات ، ظاهرة بدأت منذ أوائل التسعينيات على وجه التقريب ، فلم لم تلفت نظر فقيها من قبل ؟

ونحب أن نسجل بداية أننا ، مثل عدد غير قليل من المتابعين للشأن التعليمي والمهمومين به ، لم نكن نفتتح بهذه الجامعات الخرافية ، والتي وصلت في بعض السنوات إلى أن تتجاوز سقف المائة بالمائة ، وهو الأمر الذي لم يكن له مثيل في العالم ، مما قد يوحي بأن تلاميذنا لا مثيل لهم في الدنيا كلها ، بينما وقع الحال يؤكد ، وفق مؤشرات عدة ، أن العكس هو الصحيح ، فعلا ، وحققة ؟!

بالأمس سألت زوجة باحثة كانت تدرس معي لدرجة الماجستير عن أخبار ابنتيهما في الثانوية العامة (المرحلة الأولى) فقال أنها حصلت على ٩٢,٥% ، وأن أمها أصيبت بغم وحزن شديدين ، وأصبحت في حالة يرثى لها من كثرة البكاء والهم ؟ فعجبت حقا ، لأنني من جبل كان الحصول فيه على مثل هذا المجموع يعد خرقا للسنة الكونية ، وعجيبة يمكن أن تضاف إلى عجائب الدنيا !

تكررت سنة حصولى على " للتوجيهية " عام ١٩٥٥ ، بمجموع ٦٨% ،
الشعبة الأدبية وكيف أن الناس توافدوا نحوى يهنئون وبياركون ويشيدون
بالعبرية التى تصوروها بحيث استطعت أن أحصل على مثل هذا المجموع
بوفى الوقت نفسه كان زميل لى قد حصل على مجموع يدور حول
للخمسينات ، فالتحق بهندسة للقاهرة ، وأصبح أستاذا مرموقا ، لا فى مصر
وحدها وإنما خارجها أيضا.

من هنا كنا نتعجب ، مالذى حدث ؟ هل كنا " خائبين " وأصبح تلاميذ
اليوم عباقرة ؟ وإذا كان ذلك حقيقة ، لم تتصاعد الشكاوى " من طوب
الأرض " من سوء حال التعليم فى مصر ،ونتالى تدهوره وتراجعه ؟ هل
يحصل طلاب الأمس ، فى ظلال تعليم أصبح التغنى بجودته موضع إقرار
من الجميع ، على درجات أقل كثيرا عن طلاب اليوم ، فى ظلال تعليم
ينضح بسوء الحال وبؤس المآل ؟!

وكنا ونحن نعلم فى الجامعات ، منذ السبعينات، نلاحظ التراجع
المستمر فى مستوى الطلاب الآتين من التعليم العام ، بحيث كنا نضطر فى
بعض الأحيان أن نقوم بما كان يجب أن يقوم به التعليم العام ، ونعلم أوليات
ومبادئ فى مواد التخصص، فتضيق المساحة المخصصة للتعليم وفقا
للأساليب الجامعية العالية وتتحول الجامعة إلى صورة أخرى من التعليم
الثانوى ؟!

لقد كتبت عن هذا أكثر من مرة فى سنوات سابقة ، وأسمايت ظاهرة
المجاميع المرتفعة بأنها تعبر عن " تفوق كاذب " حيث شبهته " بالحمل
الكاذب " ،وحاولت أن أفسر السر وراء هذا التفوق الكاذب ، وليس هنا
مجال إعادة ذلك ، لأننا بدأنا نعود - فيما يبدو - إلى التراجع فى هذه
الظاهرة ، ظاهرة المجاميع المرتفعة؟

لكننا ، من ناحية أخرى ندرك أن المفروض أن نتيجة الامتحان إنما هى
صورة لما كتبه الطالب فى ورقة الإجابة ، إن كان خيرا فخييرا وإن كان

شرا فشرأ ،ولا دخل هنا للوزارة وغيرها ، أو هكذا هو المفروض تربويا
وموضوعيا .

والأكثر دهشة حقا أن مدرس رياضة كان مشاركا في أحد برامج " التوك
شو " قال بأنهم يجلسون طويلا أكثر من اللازم يصححون في الثانوية العامة
،وسط تكديس في أعداد المصححين ،وقلة للخدمات ، مع الحر الشديد ، حتى
أنه كان يشعر أحيانا بأنه يرى ما يصححه بالكاد ،وكان هذا تصريحا
خطيرا ، لا أدري حقا ، كيف مر هكذا دون أن يحدث ضجة !

وربما نضيف إلى كل هذا ،كيف أن العام الحالي لم يشهد تكليف
شخصية مسؤولة من وزارة التربية أو مراكزها البحثية برئاسة الامتحان
العام ،وإنما أمسك به وزير التربية نفسه ، في الوقت الذي من المفروض
فيه أن أمامه تلولا من المسؤوليات الأخرى ، خاصة وقد دلتنا الخبرة
القصيرة معه أنه " مركزي " إلى النخاع ، يهوى التفثيش على كل صغيرة
وكبيرة ،ورؤية وقراءة كل ما يتصل بأعمال الوزارة ،حتى وصل الأمر أن
يكون من مسؤولياته ، كم التراب الذي قد يكون على المناضد في هذا المكان
أو ذلك ، وما إذا كانت هناك سندوتشات ، تتاولها البعض في هذه الفترة أو
تلك ،والزجاجات والأكواب الفارغة !؟

ثم نضيف إلى ما سبق ، تصريحات متوالية لوزير ما يسمى بالتعليم
العالى تلمح إلى أن أعداد الطلاب الذين سوف يقبلون للعام المقبل ربما
يكون أقل مما سبق ، لا بسبب ما يسمى " بالسنة الفراغ " ،وإنما هو توجه
عام ،ومن لا يجد مكانا في جامعات الدولة ، فأمامه الجامعات الخاصة
وزاد على ذلك بأن قرر إدخال صيغ للتعليم العالى ذات المصروفات ()
للتعليم المفتوح ،والانتساب ،والبرامج المميزة ،وأقسام اللغات (في قوائم
الكليات التى تقبل طلاب ثانوية العام الحالي ،وبالتالى يمكن له أن يقلص من
عدد الطلاب الذين يرغبون فى الالتحاق بكليات الجامعات المجانية ،وسوف

يتراى هذا ويختفى أمام الرقم العام للمقبولين ، فلا ينتبه الرأى إلى التخطيط الشيطانى لتقليص فرص التعليم المجانى أمام الطلاب.

أصاح القارئ أن من هذا وذاك ،وتلك ، تركبت أمامى صورة واحدة تشير إلى أن هناك شكل من أشكال التخل ربما حدثت ، لا بأن يحصل طالب على أقل ما يستحق ،أو العكس ، فحاشا لله أن نتهم أحدا أو جهة بمثل هذا، وإنما هناك حيل قانونية ، ربما تتصل بتوزيع الدرجات على الإجابات !

إن مثل هذه الهواجس تستند إلى خبرة قومية طويلة من حرص على أن يكون كل صغير وكبير " بفضل توجيهات " المسئول الكبير ، هنا أو هناك ، فضلا عن فقدان الثقة بالتصريحات الرسمية ،ولعل أشد الأمثلة وضوحا وإلحاحا ما حدث بالنسبة لشاب الإسكندرية (خالد سعيد) - هذه القصة التى حصلت على اهتمام غير مسبوق - وكيف أن أحدا لم يصدق بيان وزارة الداخلية ، بل وصل الأمر إلى ما هو أكثر مرارة ، أن البعض شكك فى تقرير الطب الشرعى ، مع أنه جهة المفروض أن تتسم بالموضوعية والشفافية ، لكن ، كما يقولون " اللى اتلسع من الشربة ينفخ فى الزباى "، وبالتالي ، فإن جموع الناس ، تتعامل مع الجهات الرسمية بقدر غير قليل من الشك. وهذا فى حد ذاته يعبر عن مأساة حقيقية ، ذلك أن الحكومة مفروض أنها وكيلة عن الشعب، فماذا إذا ضعفت الثقة بين الوكيل والموكل!؟

تعليم الأخلاق والسياق للأخلاقى * ..

الأخلاق هي أحد مجالات ثلاثة تمثل ما يعرف باسم القيم ، كما اتفق على ذلك الجماهرة للكبرى من الفلاسفة والمفكرين بوهى : الحق ، والخير ، والجمال ، والتي هي فى الحقيقة " معايير " يهتدى بها الإنسان فى سلوكه فى هذه المجالات ، ، وكل من هذه القيم يختص بها " علم " ، فالخير ، يختص به علم الأخلاق ، ومجال الجمال يختص به علم الجمال ، ومجال الحق يختص به علم للمنطق .

وكون القيم على وجه العموم ، مما يمكن تعليمه وتعلمه ، فهذا مما لا جدال فيه ، ولكن يبدا الجدل ، عندما نتساءل عن " الكيفية " التى يتم بها تعليمها .

افرض أننا أتينا بمجموعة أشخاص يعيشون فى منطقة عشوائية غاية فى الفقر ، يملؤها اللباعوض والذباب ، والكثير من الحشرات الطائرة والزاحفة ، وتقل فيها المياه ، ويندر الصرف الصحى ، وتكسبها ، يدخل إليها الهواء والشمس بالكاد ، وأحيانا ، وليس فى كل الأوقات ، والقمامة تتناثر فى كل مكان ، ومظاهر القذارة تحيط بالقوم من كل جانب ..

ثم افرض أننا لخرنا مجموعة من شباب هذه المنطقة ، وأعطيناهم مجموعة محاضرات ودروس ، ووزعنا عليهم مجموعة كتب ، عن الشروط الواجب توافرها فى للشئ حتى يكون جميلا ، وضرربنا أمثلة من مجالات الموسيقى والرسم والنحت ، والطبيعة ومظاهرها الخلابة الجميلة ، وشرحنا لهم أشهر المذاهب للفنية والجمالية ، وعرفناهم بأبرز فلاسفة الفن والجمال ،

* جريدة المصريون الإلكترونية فى ٢٠/٥/٢٠١٠

أيمكن أن نقول أنهم " تعلموا " الجمال ؟
نستطيع أن نقول أنهم " عرفوا " الجمال ، لكنهم لا يمارسوه ، لأنهم لم
يعيشوه !!

يحضرنى بهذه المناسبة " كاريكاتور " رسمه مصطفى حسين لفكرة
لأحمد رجب عفى جريدة الأخبار منذ سنوات لا يبارح ذاكرتى : شخص من
منطقة تماثل ما أشرنا إليه ، منقول على " نقالة " ، فلما سأل قريب له عما
أصابه ، قيل أنكمية مطر غزيرة نزلت عليه ، " فنظفته " ، إذ هو ظل
يعيش سنوات طويلة بجوار " بكابورت " ، ودائم الخضوع لجحافل ذباب
وما شابه ، فلم يتحمل هذه النظافة التي اضطر إليها نتيجة نزول المطر
عليه ، فأغمى عليه !! ومن هنا ، فى الأخلاق ، نجد لها فرعين : الأخلاق
النظرية ، والأخلاق العملية ..

الأخلاق النظرية ، هى تلك التى تشغل ببحث ودراسة المعايير الواجب
توافرها فى السلوك حتى يكون سلوكا خيريا ، وهو ما تختص به الأديان
والمذاهب وفلاسفة الأخلاق ومفكروها .

أما الأخلاق العملية ، فهى ما يتصل بما يمارسه الناس من صور سلوكية
تبتعد أو تقرب ، بمسافات مختلفة ، عن المعايير الواجب توافرها فى
السلوك حتى يكون سلوكا خيريا .

وإذا كانت الأخلاق النظرية ، تضعها الأديان والتشريعات الاجتماعية
والتربوية ، فضلا عن الفلاسفة والمفكرين والدعاة والمصلحون ، فإن
الأخلاق العملية ، إذ ينبغى أن تهتدى بما تضعه هذه الجهات من معايير ،
فإن أفراد الجماعة البشرية ، يصلون إلى الكثير مما يسمى بالقواعد والآداب
الاجتماعية من خلال مسار طويل من الخبرة الاجتماعية ، يحدون بها ما
يصح وما لا يصح من سلوكيات .

ولو حاولت أن تحصى عدد الذين يحفظون الكثير من آيات القرآن
للكريم ، وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ،ومن يؤدون العبادات

الإسلامية الأساسية مثل للصلاة والصوم والحج والزكاة ،ومن يعتمرون ، ومن يؤدون صلاة الجمعة ويسمعون خطبتها عبر سنوات عدة ، لتعذر هذا ، لأنك سوف تكون أمام أعداد تعد بالملايين ، ومع فاسأل نفسك بأمانة عن حال الأخلاق الخاصة بنا هذه الأيام ، فماذا ستجد ؟ الإجابة معروفة ، وهي اتساع الهوة بشكل مفرح بين هذا وذاك ..

إن الذين يسمعون ويقرأون ويحفظون القرآن وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هذه الأيام ، هم أضعاف أضعاف أمثالهم في عصور الإسلام الأولى ، لكن " المنتح " الإنسانى يختلف بينهما اختلاف السماء عن الأرض ، ففي المستوى للعالي ، يقبع مسلمو العصور الأولى ، وفي القاع يقبع مسلمو اليوم .

هنا نأتى إلى قضية " المناخ المجتمعى " والسياق الثقافى ، الذى عليه مربط الفرس . كان هؤلاء القلة من المسلمين فى عصور الإسلام الأولى " يعيشون " الإسلام ، حتى لو عرفوا القليل عنه ، بينما نحن الأيام نعرف الكثير عنه ، لكننا لا " نعيشه " . هكذا الأخلاق ، والتي هى ركن أساسى من أركان للتئين ...

كنت فى عام ١٩٨١ فى رحلة إلى منطقة خلوية ، مليئة بأشجار لا تحصى ، عالية ، بعيدة عن العمران ، أرضها تمتلىء بالأوراق والأغصان الجافة المتساقطة ، ثم إذا بى أرى ابنة لا تتجاوز الأربع سنوات ، لأحد المهاجرين للمصريين تسير كأنها حيرى ، تبحث عن شئ ، ويدها ممدوة إلى أمام ، قابضة على شئ ما ، فسألتها عما تبحث ؟ فأجابت : سلة زبالة ألقى فيها ورقة " اللبونونى " التى أكلتها ، فسخرت من الموقف ، وقلت لها على الفور : الأرض مليئة بالكثير من الأوراق والأغصان الجافة ، فلتلقى بورقة اللبونونى على الأرض وأريحى نفسك من حيرة البحث، فنظرت إلى باندهاش ، بل وأكد أقول ، أن وجهها ارتسمت عليه علامات اشمنزاز من

ردى عليها ،وأنا كنت فى ذلك الوقت " أستاذ ورئيس قسم أصول التربية فى أعرق كلية تربية عربية "!!

إن الطفلة الصغيرة ،والتي لا تحمل من المعرفة إلا القليل النادر ، عاشت " النظافة " فى بيتها ، التى لم يعشها أستاذ التربية الذى يحمل معرفة ضخمة!!

ماذا يمكن أن يفعل أبناؤنا ، بعد أن يسمعوأ حصّة فى مثل هذا المقرر الذى تسعى وزارة التربية إلى تدريسه باسم " التربية الأخلاقية " ، عندما يسمعون - مثلا - عن نواب الشعب ، حيث يقب كل منهم الرسمى هو " النائب المحترم " ، فإذا بأوصاف مثل نواب القروض الهاربين ،ونواب العبارة الغارقة ، ونواب المخدرات ونواب التحريض على إطلاق الرصاص على الشعب ، ونواب الدم الفاسد ،والوزير الذى سب الدين ،ونواب القمر ، ونواب مهربى المحمول ، وهلم جرا ؟

وماذا يفعل وهو أصبح يسمع ويرى ويقرأ عن تلاميذ تعتدى على مدرسين ،والعكس كذلك ،وأباء وأمّهات يقتلون أبناءهم وأبناء يقتلون آباءهم وأمّهاتهم ؟

وماذا يفعل عندما يطرق مسامعهم من يغنى " أنا مش خرونج ، أنا كينج كونج " ، بينما كان آباؤهم وأمّهاتهم يسمعون أم كلثوم تغنى للشاعر شوقى :
للدين يسر والخلقة بيعة والأمر شورى ،والحقوق قضاء ؟

ماذا يفعل وهو يسمع من أبيه أن الحكومة وعدت بكذا وكذا ولم تنفذ ، كصورة من صور الكذب ، ويقرأ وعودا على أعلى مستوى بأن حالة الطوارئ لن تمتد أكثر من سنتين أو ثلاثة ، ثم إذا بها تستمر أكثر من ثلاثين عاما ؟!

ماذا يفعل هو " جبال " القمامة تحيط به من كل مكان ، وطوابير القلط والكلاب الضالة تنهش فيها وتبعثرها ،ويتقاطر عليها الذباب نهار والبعوض ليلا ؟!

ويطول بنا المقام لو حاولنا أن نمضى فى ضرب الأمثلة ،والتى لابد أن تنتهى إلى أن أبناعنا يعيشون سياقاً لا أخلاقياً ، يستحيل معه إلا أن يتعلموا ما يتضمنه من سوء أخلاق ، حتى ولو أعطيناهم يوماً حصتين فى الأخلاق!!

ثم ، من قال ، أن الأخلاق لها حصة بعينها ومدرس بذاته ؟ إنها أمر يتصل بكل دقيقة يعيشها الأبناء والكبار ،والكل مسئول عنها .معلم اللغة العربية والدين ،ومعلم التربية الرياضية ، ومعلمو الفيزياء والدراسات الاجتماعية والمجالات العملية .بل وجملة القواعد المنظمة للعلاقات بين التلاميذ والمدرسين ، وبين المدرسين بعضهم بعضاً ، وبين كل هؤلاء وإدارة المدرسة .

إننا نشعر بمرارة شديدة ونحن نرى كثيراً من قيادات العمل فى مجالات شتى لم تعد المعايير الموضوعية الأخلاقية والعلمية والخبرة المهنية هى التى تأتى بهم ، فقد أصبح لأمن الدولة معاييرها التى تتصل فقط بأمن النظام ، أما ما عدا ذلك ، فلا شئ يهم ؟! بل لقد قيل أن الاختيار أحياناً يكون " لمجروح " أخلاقياً ومهنياً ،حتى يمكن السيطرة عليه وينفذ التعليمات ،وإذا فكر فى التمرد ، تفتح له الملفات!!

إننا بحاجة إلى الكشف عن رأس السمكة وتنظيفها والاطمئنان إلى سلامتها .بحاجة إلى بث نماء عروق أخلاق فى النظم القائمة ، وشبكة العلاقات الاجتماعية ، والإعلام ، الذى أصبح متفوقاً فى تأثيره الأخلاقى (واللا أخلاقى) على كل مؤسسات التنشئة والتربية والتعليم ،وعندها ، فلن تحتاج وزارة التربية إلى تخصيص الملايين لتدريس الأخلاق ، بل وسوف تشهد مجال التنمية قفزة مذهلة إلى أمام !